

المقصود بكون واجباً ومنه من جهة كونه بالنسبة بغيره فيكون حراماً ولا يتشكل أحدهما بغير الآخر حتى لا يكون  
في كون كل واحد من المصلو في الواجب المقصود وإن اجتمعاً فيهما أيضاً بالكلية إذا لا مراً بالصلوة إنما يتضمن  
الامر بالكون المطلق لا الكون في النسبة لأن الامر بالمطلق إنما يتحقق في مصلية في حق جزئي ما فإن كان المصلو  
المصلو والصوم المذكورين كذلك إلى يتضمن كل واحد منهما شيئاً واحداً بالتحقق وهو واجب مكره في جهتين  
لا يتشكل أحدهما من الآخر في كل مصلو وصوم مكره، منعنا بطلان اللازم إذ ثبتت محض غير مسلم وإن لم يكونا  
كذلك لأن لا يكون منهما امر واحد بالتحقق ملازم فيه جهتا الوجوب والكرامة لم يعد أن كانت الملازمة منعوية  
إذ لا يلزم من عدم صحة ما يتحقق فيه انقضاءه سبب جهتين متلازمين فيه كما في المصلو في الواجب المقصود عدم  
صحة ما يتحقق فيه انقضاءه سبب جهتين غير متلازمين فيه كما في المصلو المكره في الأماكن السبعة فإن الكون  
الشخصي الذي يتضمنه المصلو في الحمام مثلاً مرجع وجوبه كونه جزءاً لا مراً مرجع كرامته انشراحاً له على وصف  
متشكل منه وهو خوف إصابه دسائس الفلحة الرسول كونه مأوى الشياطين لاكتشاف العوارض فيه  
غالباً ومكده حكم الصوم المكره، فإن الامساك من حيث أنه جزء للصوم واجب ومن حيث أنه مورد للضعف  
المحتمل بوجوب العبادات في الجميع مكره، فإن الامساك ربما لم يورث الضعف وقول المصنف أن أحد الكون منع  
يريد به الكون في المصلو ليعرض مثله للصوم المكره لا الكون في المصلو لأن المصلو للصوم بالكلية شرعاً وكذا  
لو لم ير أن يصوم في الحرم كان له أن يصوم في غيره، بخلاف المصلو فإن قيل قوله في غير المصلو في سائر  
ما من من أن لا الخا في متعلقها بل متعلق الوجوب المصلو ومنه في الحرم انصب قلنا لا ينافي لأن  
المراد بالآية والمعين الآتي بالاعتبار والجهتان لتعذر ومعللها بالجهة والاعتبار وبالآية والاعتبار  
بالآيات والوجود الخارجي إذا تحقق له في الخارج فيما نحن فيه لا الكون الموصوف بالجنس كونهما غير حقيقيتين  
والى هذا اثر الامام في البرهان بقوله والذكر يكشف الخطأ من ذلك أن الفضل لا يستب من كونه متعلقاً  
كالامر والنهي صفة حقيقية إنما معنى كونها، مورد أن متعلق الامر به ومع كونه متعلقاً عنه فعلق النهي عنه لو لم يكن  
صحيحة لم يستطع بيان الملازمة أنه كلما سقط الطلب بالكانت صحيحة بالانتفاء لأنه وإن اختلف في أن الصحة  
موافقة الامر وسقوط القضاء لم يختلف في أن سقوط الطلب يوجب الصحة فيتمسك في كلامه لم يكن صحيحة  
لم يستطع الطلب والبناء في باع مع فيع مذهب القاضي أيضاً ويكون صحة من يقول المصلو في الواجب المقصود  
ليست صحيحة ولا محسنة وعلى القاضي وكذا في التمسك في التمسك بقوله والاحتسب أن يقول السامع على صفته  
في قوله من أن لا فيكون فابعد السناد وما قيل في بطلان التمسك في أن ما بعد من السلف يبطل مذهبه كما قال  
الامام في البرهان من أن نقل من السلف سقوط الطلب نقل عنهم أيضاً أن المصلو ما، مورد بالقبول كان معصم  
بالاجماع التمسك أو ما، فلا ينبغي أن يجوز في غير ما ينقله الجواب من الجواب في الامام في البرهان بالاجماع الذي ادعاه  
غير مسلم كان من السلف ينعقدون في النقض بما مرون بالقضاء ونزول الاجماع مع ظهور خلاف السلف في البرهان  
اجماع نونه اجماعاً فلو كان من السلف في القاضي كونهما قريب زماناً من السلف ولو عرفه ما خالفه ولا حاله علم الله لم يكن منهم  
أجماع فظهر خلاف فهم في القضاء خلاف اجماع فظهر عدم الاجماع لا موجب كما ذكر جواز الاجماع في عصر فقله او بعد ونوب

وسد اما قاله الغزالي من الاجماع على اعمد قال القاضي والفكر المكنون هم ابو تائيم وابي جعفر في البرهان والاول  
قالون بان الكون الذي هو جزء الصلوة في الدار المقصودة واحدا بالخصي لم يمتد الى غيره من غير البحث والتميز  
لا يجوز ان يكون الواحد بالخصي الذي لا يتعدى جهته واجبا واحدا للصوم نحو بزم التكليف بالحال كغيره بل يكون  
بعدم صحة الصلوة المستحقة على هذا الكون لا جهته فبذلك اجتمع التقاضين فواجب بالخصي في زمان واحد وموضع  
واحده الجواب ان اجتماعهما انما يكون متصفا اذ ان من جهة واحدة على ما يشعر به تعريف التقاضين اما اذ كان  
من جهة واحدة فليس بالخصي واجبا لا في ذلك ولا في غيره كذا ذكره قالوا انما بنا انما يقيد بقوله ثانيا بشرا بان التقاضين هما  
بمن على جواب السد لا يتم ان لو كانت الصلوة في الدار المقصودة صحيحة لانواع مانع صحي او موانعها ومعلق الوجوب  
والحرمة باعتبار جهتين في احدهما مرجع الوجوب والاخرى مرجع الحرمة لان الصوم يوم السجدة اذ انزله صحيح ايضا لانواع  
المانع با تحقق فيه من جهة واحدة مرجع الوجوب وهو ما لا خلاف في مرجع الحرمة وهو كونه واقعا في يوم السجدة  
انه لا يكون في اثبات الملازمة ان يقال انواع المانع لو لم يكن بل لا يمتنع بيان وجود متعلق الصلوة فيها وهو الامر بها بالصلوة  
في الدار المقصودة فالامر بها من حيث انها صلوة لكونها الشئ مثلا متعلق وان الامر بصوم يوم السجدة في غير ذلك فاختلف  
في حقيقة بناء على انه على تقدير انذار به لم لا يفقد الشئ لا يتفق فان صوم يوم العيد منهي عنه فكل من فعله معصية  
فلا يكون فيه قرينة والغير الزام التكليف بما فيه قرينة الى انه لم او سئل اذ كان فعله معصية لم يتعد نذر العقوبة يوم  
الانذار في معصية انه لم وهذا به صميم متفق لان الزام الصوم قرينة واما كونه واقعا في يوم السجدة فانا حصل باختيار  
التكليف الجمع بينه وبين الصوم وكان الصلوة في غير الدار احد اثلاث في الفصل يتعد نذر بالصلوة منها ولا يجب اذ كان  
في ذكر المكان احدهما ان الصوم النذر لا يتكلى هذا من الملائمة مع السد وبيان ان الجهنمية في الصلوة لا يستلزم  
احدهما في الاخر والتكليف جمع سها باختيار وفي صوم يوم العيد مستلزم لان كون الصوم واقعا في يوم السجدة  
الصوم ضروري استلزام عقيد المطلق والمناقضة الجهنمية في الملائمة متبينة وانها لا يلزم من دفع الاول دفع  
الاختر لم وحاصله تخصيص القول ان اشارة الى ان سورة في برخل النزاع وهو قوله انما البحث في الشئ  
الواحد بالخصي يكون له جهته فيجب باحدهما ونحوه بالآخر فقال الجمهور يصح ان انما قال بالصلوة اذ كانت  
الجهتان في متلار يتفق كما في الصلوة في الدار المقصودة ثانيا ان لم يتوهم في البطلان في اشارة الى الملائمة  
تارة والى منع بطلان التارة اخذ مع ذكر السد فيها اما مع الملازمة فبناء على مذعب من يقول بل صوم يوم السجدة  
الملائمة مع وسد ان المنهي منها وان كان للتوهم وموراجع غالبا الى ذات المنهي عنه فيشغل لفاد لكن اذا وجد  
ولم يمتد خارج حوزة عن الارات الى جهته غير الذات لا يتوقف ذلك كما انتهى عن الإطلاق في الجهنمية فانه لا يتوهم وتوهم  
فيه ما مر من ذات الإطلاق وموراجع من مطلق الجهنمية بالوجه ولو كان من جهة ذات التارة لكان طاعة بل لم يكن  
له الوجه فلهذا ذكر مثل التوهم مع صرف الى تطويل العدة وحق بالطلاق في الجهنمية كل طلاق يفضي الى تطويل العدة  
وتوهم ذكر الصلوة في صور الصلوة لانها ما مور بها والامر بها امر بالاكوان التي هي التكاليف كما في التوهم على الإطلاق  
فلو كانت هذه الاكوان متباعدة عنها لكان لزم ان يكون ذواتها مطلوبة التوصل ومطلوب التزك وهو تكليف مع فرض من انهي  
الامر منها فلا يتوقف ذلك ولا فادماي ركنها وشروطه فيصح ولم يوجد في صوم العيد فيكون ناسدا لاجل الاخر في الصوم



[illegible]

لم نود ان نحقق بل ان يرد به نفي ما اعتقد اني طلب من ان سيع انصبة ليس في لغة الامر لا اعتقاد ان ترك الذنوب  
في اللغة الامر وليس معصية او نقول الفعل انتهى عنه ايضا ترك الامور به لان انتهى عن الشيء امر بغيره وترك الامور  
به فحقنا ان اذا ترك الامور به حقق في اللغة الامر فنقول لو كان الذنوب ما مور به صدق ترك الذنوب ترك الامور  
به وترك الامور به في اللغة الامر وفي اللغة الامر معصية ينتج ترك الذنوب معصية كلاما على سبيل البيان في هذا اليوم ما ذكره  
من الوليل على ان الذنوب ما مور به وقد مرقت ما فيها فلا يوجب القول من الاصل وثبت ان الذنوب ليس ما مور به  
بالويلين المذكورين كما هو المذهب المختار في اللغة ، هو تكليف فان فعله فيحصل الذنوب الى التكليف الثابت  
على ما فيه كلفه وفعل الذنوب اجل فيحصل الثواب فيه كلفه لا ينزعم قصد توافق ما قضا لا شئ وان كان في اللغة  
ما شبهه كلفه فيكون العيب عليه تكليف لانه الزام قصد الموافقة وفعل الذنوب مكلفا به والكلام فيه كما  
في ان اعتدوب ما مور به يقال من جانب الحائز العام لو كان الكفر من حيث ما كان فعله معصية لان المعصية  
فعل فعل انتهى منه او ترك الامور به من جانب العيب ان انتهى ينتج الى اني حرام وهي حرام وان ترك الكفر  
حرام بناء على ان انتهى عن الشيء هو الامر بغيره او مستمرا ما لم كما هو مذهب الغيبة وموافقا في كل ما يكون تركه  
حرام فهو منهى عنه كما قيل منكر في الذنوب ويقال في تركه كونه مكلفا به التكليف الزام ما فيه كلفه والزام ترك الكفر  
وفي انبائه ان تركه فيحصل الثواب كلفه لان فيه الزام القصد كثيرا ما يقول الشافعي انا اكره هذا منه قوله بكرة  
في الادوات الكروية صلوات لا سبب لها وان لم يرد عليه فهي ان لم يرد في غير ما تقدم الى ارجو ان يرد عليه  
وانه كما يطلق على الباع اجازة معان في حرف النفاذ الباع وموافقا في تقسيم الحكم فعمل المكلف  
الذي يتعلق به خطاب الله في طلب له ولا تركه بل محض بينه وبين تركه ثم لا لا يمنع شرا ومردا لا يرد سوا كان واجبا  
او مندوبا او مباحا او مكروها يقال على كونه الصلوات في الاراء المعصية او لا يجوز منع حرم او لا حرم وهذا هو المطلق  
ثم لا لا يمنع عقلا وهو ممكن العلم الفصل المتناول للزاج والرجوع ومن في الطرف في هذا القول عليه ان  
ما ذكره لو حلف والله يصعدون السماء اعتقد عينه وجب في الحال وان كان بان وجب كما لو حلف والله يصعدون السماء  
لم ينفذ عينه والا اعتقدوا سكن الا ما فخمه وموافقا من الادل مطلقا وبينه وبين الثاني عدم من وجه ثم قال القول  
الاسرائيل في القول فعله وتركه في عدم اخوة سواء في الشئ بينهما في تركه بان يتعلق له خطاب الشئ في محض من فعله  
وتركه كما في الباع او لم يتعلق به خطابا اصلا فيحكم الفعل باستواء فعله وتركه في عدم اخوة كما في فعل الصبي في كل  
غير مكلف وموافقا من الادل واخص من الثاني مطلقا ومن الثالث من وجه معزا على ما القول في الاسرائيل مطلقا على  
الممكن ان كان الذي سجد ما لمية الى الوجود والعدم سواء الاقتضاء وكون فعل الصبي من هذا التبيين مطلقا ما يات في  
فيه يجوز ان يكون فعله من الممكنات السالبة والعدم فيه راجع وحقيقته في الكلام على ان الجازم هذا العلم لم يرد في حرف النفاذ  
في المشكوك فيه بينهما باعتبار ان ما يشك فيه الفقيه في الشروع او الفعل بالاعتبارين المذكورين واما اعتبار السوء  
الامر من فيه شوما او عقلا كما يدل عليه القسم ثم وعدم لا لا يمنع شوما او عقلا كما يدل عليه القسم ثم وعدم لا لا يمنع شوما او عقلا  
في المشكوك فيه باعتبار استواء الامر من شوما في نظر المجتهد وموافقا في ذلك في دليلان يتحقق كل منهما في نفس الحكم  
الاخر ولم يترجح اوجه الاخر في هذا فخير بين الحكمين على سبيل البديل كما على سبيل الرجوع وسئل الحكم اما هذا او ذاك مثاله



قول الشافعي انما منع من كفايته عند اطلاق مقفد وينقطع حقه من قبل كونه من الكفاية فانه قولان في سبيل التمهيد  
ان الاصل بقا العبد في نفسه وانه لا يجوز ان لا يحصل الشغل الزم في نفسه فاذن انما هو في الاصل بان  
تخليق ان يمنع بايها شأ او الوقع بينهما وبين الراجح ان الاستواء بينهما في نظر الجهد عندك في حكم ان ربح وانما هو ان  
العبد في قوله ليس هذا الوجه من الالباح في شغل لان الباع ما دل دليل وانما حكم شرعي واستنع عود وم ينظر في نظر  
الجهد استناع عود من علم حرم به فعدم استناع شغل في نفسه مثله قول الراجح في نفسه به الامام بوقوع الطلاق ولكن  
في عدم وقوع الطلاق فيه لا يمنع شرعا وبين العود بسبب الشك فيه وعوان الطلاق انما يمنع اذا قصد به رفع عقد الطلاق  
ومن ايسر انهم يتصور به هذا المعنى وثانها انك تكون فيه باعتبار القوا الاربع في نفسه مثله في نفسه الجهد واربعا انك تكون  
فيه باعتبار عدم الاستناع في نفسه الجهد على قياس ما ذكرنا في الشرعي كما يقال انك تكون فيه الجهد عود في نفسه  
على ما يستلزم طرنا، فعلا او شرعا في نفسه الجهد ومع ما يمنع شرعا، فعلا في نفسه الجهد فمذرة الربعة معان كذا  
يقال انما يمنع على الاضطرار ان لا يكون العمل الاستحالة على العاصية او الفسوق، وخلق منها ما يحل قبل الشروع بالاباحة  
الاصلية لان امره فخلق العبد وما يمنع به فالحكمة تقتضي اباحه له وفي المظهر وثانها في الباع متامنا ان الاصل الاضطرار  
ان لا يكون العمل عدم الاستحالة على العاصية او الفسوق، ولم يقتضي به الخطاب بل من مباحة ام لانما لا تعتبر في حرم العمل  
عدم اخرج في فعله وتركه وفي ينكر كونها باحة والباع فعدم ما حكم الشرع لعدم اخرج في فعله وتركه واذا حكمنا في مباح الاصل بالاباحة  
انما حكمنا لا لعدم الدورك الشرعي مدرك شرعي بالتخيير عندنا وموتمل في الخطاب وهذا من حيث ان الحكم الشرعي العمل وموافقان  
من جميع المعترلة ذكره، ومن خصصا با بباح بل آت في جميع الاحكام لم انما اذ لم يدرك العمل الاستحالة على العاصية والنقض وخلق منها  
نعم يقتضي بها الخطاب الاشارة في حالها بل من مباحة ام لان لا بعض المعترلة في مباحة لعدم اخرج في فعله وتركه قال بابا فمذا  
قبل الشروع وفي ينكر فيكون حكم الشرع ينكر وكذا ينكر، معترلة بفرد لعدم حكم العمل ينفي اخرج في فعله وتركه في نفسه  
في مهم وهذا الخلاف يمنع على ان الباع عدم اخرج في فعله وتركه سواء كان ذلك لعدم اخرج في فعله وتركه او لعدم حكم مبدوم  
اخرج في فعله وتركه اما بالخطاب ينفي ان اخرج في فعله وتركه او ما بالعمل كما هو موتمل في المعترلة وعلم ينكر، سبنا، بينه وان ذكرنا  
في قوله في مباحة سبنا الباع فيقول لم ان اردت البيع لا حكم اخرج في فعله وتركه ثم وان اردت وروى في  
للأشرف وان اردت حكم العمل فمذرة العود في نفسه عليه ملما غاية ما في الباب انه واجب بغيره لا سبنا قال بعض  
شرعي النتائج لا يجوز كونه واجبا بخبره لانه يجب ان يكون احواسا او مبينة وليس كذلك ملما فاورد به على الاستدلال  
ان اردت في نفسه شخص فمذرة الباع فان حصل الكفاية البمين ليست كذلك وان اردت في نفسه شخص فمذرة الباع فان حصل الكفاية البمين  
يحصل نكران الكفاية من الاحور واجبة على التخيير بعين الشروع اما بالشخص او بالبيع وكلاهما مستساغان لانما لا يكون  
الحكام انما حصل بالافعال وتبينها التوقيف انما حصل بتفسير حقايقنا وقبول كل منهما معا، بما قصد له عدم الاعتناء  
مثلا بالاحكام العامة تكون واجبة او مفقودة في غير ذلك وموتمل لانما ننزل اللزوم في مضموع والشرع في كل نوع  
من الفعل يقتضي به حكم ما انفكا، وقولنا في كل الانواع والتعيين عننا بالاداء العامة لا اعتناء في التفصيل لعدم البمين  
في التفصيل وانما يقتضي به حكم الافعال الاضطرارية فهو ايضا مستساغان فيكون احوالنا لا مانع ان يكون  
حقيقة الباع وانما مثا، فخلطهم ان الله، دون في الفعل تمام الحقيقة الحاذقة في باخذ معاشة وموالم لا يقتضي شرعا فيكون

البيع لكن من اخر فقالوا لا، دون في العمل عام حقيقة المباح فهو عام حصة المباح والجواب ان الثاني مشترك في كون  
مختلفة فان ارادوا انه عام حقيقة المباح براد في بيان المصلحة كاذبة والانا كبرى كاذبة لم يعد جعلها مثله لا يرب  
ان لو لا سائر المعنى من ان الملك والعقوبات والحكم هييات لم ينفذ ان جعل هذه الثلاثة اشياء لا يرب  
بل كان او عدم الاحتياج الى اعتبارها لفظا اسباب واقعة انما بالاسلام وجوب الحكم وبيان كونها اسباب الاحكام ان الملك سبب  
اباحة الانتفاع والعقوبات اي الزام من له النزع ما لا يذمة الغير سبب جوب ادائه عليه والعقوبات اي الجبايات على  
المعصية وطرفا سبب لوجوب القصاص قال لم ناعاقبتهم فاقبوا بفعل ما عوقبتهم به وقال بعض العلماء ان  
النزع والعقوبات مع ادائه الزمة سبب براءة الزمة والعقوبات ال المحذور سبب سقوط الحكم لانه لم قال وهو  
بعيد وقد صدق في ذلك خطأ لان الكلام في اسباب الاحكام الشرعية وبراءة الزمة وسقوط العقوبة ليست في الاحكام  
ونوقال مما سبب ان كونه العقوبة لكان له وجه كالدين في الزكاة والحكم وجوب الزكاة وسبب الخ وهو كونها افعال  
ركوب يقع نسيابا والحكمة في النسب مواساة الغنى من فضل المال اي دفع منسوبة حاجته في النوع في السلب  
بما ليس فيه منسوبة للمالك وهو فضل ماله والنازع موالدين وحكمه انما نفعه كونه محتاجا لقضاء الدين اى ما خرج الزكاة  
ولو كان عليه زكاة ومنه الحكم حل بحكمه السبب اليه الى ما في الاستعمال حكمه السبب مع فضل المال وحكمه المانع  
على عدمه والحكمة ما حصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح ان يكون مقصودا للعقلاء من حصول مصلحة او كمالها  
وهي الغلة وسلبها ودفع منسوبة او تعليلها وهي اللام وسلبها سواء كانا في الدنيا اذ في الاخرى وحقيقة ان عدم  
مستلزم لعدم الحكم اي حقيقة الشرط وذكر لان وجود الحكم مستلزم لوجود الشرط بالاتفاق وعدم اللام مستلزم  
لعدم عدمه واذا كان عدمه مستلزم لعدم الحكم كان عدمه مانعا من الحكم نعمنا من العقوبة بغير اللام ونقضي اللام  
واذا كان عدمه مانعا من الحكم وقدرت ان المانع ينقسم الى مانع للحكم ومانع للسبب فعدم الشرط ايضا فيكون مانعا  
للحكم وقد يكون مانعا للسبب وقد اختلفت العبارات في النزع في مانع الحكم ومانع السبب فاعتبر في الوجود المانع للحكم  
المانعات بغير حكمية ونقضي الحكم والمانع للسبب المانع بغير حكمية وحكمه السبب وعكس ذلك في عدم المانع مانع  
في عدم المانع فاعتبر عدم المانع للحكم المانع بغير حكمية عدمه وحكمه الحكم والمانع للسبب المانع بغير حكمية ونقضي  
السبب ثم اعتبر في مثال عدم المانع للحكم المانع بين نفس عدمه وحكمه الحكم وفي مثال عدم المانع للسبب المانع بغير  
ذاته عدمه والسبب وقصود هذا الاختلاف التبيين على فائدة وهي ان حكمه الشيء مع ذلك الشيء يتلازمان والمناطات  
في الشيء يتلازمان ومستلزم للمناطات مع حكمية وبالعكس لان احكام المناطات متساوية فالحكم كالقوة  
على التسليم مثال تكون عدم الشرط مانعا للحكم فالحكم مانع السبب وحكمه اباحة الانتفاع والشرط القوة على التسليم  
وعدمه مستلزم حكمه في عدم الانتفاع ومنه الحكم بنا في صحة البيع وحكمه الحكم في قوله بنائي حكم البيع مع الحكم كاني قوله  
عدم اني من البان لسوا وان من السو حكما والسبب كالمصلحة مثال لكون عدم الشرط مانعا للسبب والحكم مانع وجوب  
البيع وهو سبب تعظيم البان وحكمه السبب وعاية حسن الادب والشرط العلامة عن الحديث والحيث وعموما مثله  
على حكمه في سوء الادب فان من دخل على رئيس من غير تعظيم بالمثل لا لانه انما لا يربى الا بربا وتوكل على الغير  
والثلاثة التي علفت بالاحسان استحقاق والسحق معقده ونسب له سوء الادب ومنه الحكم بان تعظيم البان وحكمه نالوه



منقولاً من كتابين موافقة امرائهم قال صاحب النهاج الصحة البتة العافية وفائدة العبادات موافقة الامر من النهاج  
 وسقوط النقصا والدين الغنى، فليعلم هذا لا يكون عريف الصحة بما ذكره، الصلح حسناً لأن غاية الشئ لا يحل عليه يعلم بحسن  
 تعريف الشئ بالافاضة الى غاية وسبب في الشرح والارشاد الى هذا لاننا نقول المصلحة وضع الوجوب بل المقصود من قولهم  
 الصلح بسقوط النقصا، وضع وجوب قضاءه وهو لا ينقض سبق تحقيقه لان وضع الغنى السابق تحقيقه ومذايقه بان  
 النقصا ان يكون قائماً وجوب كاش را الى بل تعريف النقصا، بقولهم ما سبق له وجوب وامان لا يزل احسن من النقصا،  
 بالوجوب نابراد السوال على مذمبه ان يقال النقصا، لم يثبت في كيفية بسقوط الوجوب ان الامر بسقوط النقصا  
 وضع بقوته لا دفعه ويكن ان يقال الوجوب في السوال والوجوب معنى، اللغوي وهو الثبوت متناول للملزمين ليس  
 ولو شرنا في العبادات به ووجدنا الخلاف في الخلاف في غيرنا كان حسناً، ما ذكره الصلح في تعريف الصحة  
 على وجه الخلاف ليس حسناً لانه على تقدير تسليم صدق على الصحة ليس جامعاً لعدم فهم صدق على صحة الحكم في العبادات وهو  
 ثبت الحكم على ما في علمه ولو شرنا بان الصحة في العبادات الصلح بهذا يكون تعريفاً مطلقاً للصحة ووجدنا خلاف في تفسيرنا  
 الى الخلاف في تفسير غايته بان شرنا غاية الصحة في العبادات بما ذكره في تعريف الصحة على وجه الخلاف في الالزام في الخلاف  
 في غاية الخلاف في تفسيرنا بهذا الاضافة الى الغاية بل المعبر لكان حسناً كما فعله صاحب النهاج يكون المعرف في صدقنا  
 على المعرف وحاشا ان غاية الصحة في المعاملات اباحة الانقياع قامت الحنفية بالبحث في المعاملات موالاتهم في  
 با صله انما يتبادر بقلوبهم من المعاملات ليعول على انه متميز في المعطوف عليه وهو الفاسد لان الاصل الشئ في المعطوف  
 والمعطوف عليه في شيور المعطوف عليه وانما قلنا بما قبلنا في اعتبارنا الفاسد لان الصحة عندكم كما قاله صاحب التحقيق ان كانا  
 العبادات بصور يكون الفعل مستقلاً للثبوت، وانما كانت في المعاملات لشي الغنى سبباً لثبوت فتراته المطلوب عليه  
 شرعاً واما ما وجدنا في هذا الاصطلاح وانما شرعوا الصحة بالشرع با صله ووضع، وهذا التعريف جامع للصحة  
 الاكام في العبادات والمعاملات ولا خلاف في ان الف والسطح بين الصحة على الاصطلاح والمتوافق عليه والبطون في  
 ليس والسطح بينهما بل يراد بالبطل وعدم السطح بينهما في المعاملات كما يبيع الفاسد يكون شتملاً على زيادة في احد  
 الطرفين في الدبوبات او مشروطاً بالانقياع في المعاملات ليس بل الانقياد، ولا يصحى لكونه غير مستند به باحة الانقياع  
 ولو اسقط الزيادة والشروط صح لانه العبادات لان صوتهم ليعود لكونه فاسداً عندكم لكونه مشروطاً با صله وهو الصوم لانه  
 انما كان من المعاملات الثلث مع البنية وهو حسن الذمته ومشروع وغير مشروع بوصفه وموكونه امر خاص من فضائفة اسم يترك  
 اليوم وليس والسطح بين الصحيح والفاسد بل صحيح مقدم وبسقط النقصا وان الادلة ان ينظر في ذكر اليوم وبصوم  
 يومنا في بدله فيتم تعريف بيان كون الف والسطح بين الصحة والبط مع تفسير الصحة في المعاملات ذكر ان ارجح تفسيرنا  
 وبولا ذكر لا ينفك شروح هذا المقام من تفسيره وقد يتبين ان الصحة والبطل في العبادات من جملة الحكم الوضع  
 اولاً سباب في ان يكون مقنن المعاملات مستنبطاً لغيرنا الطعن في ثبوت على تفسيرنا في العبادات ولم يتفرع  
 تفسيرنا في المعاملات اذ عرفنا ان يكون كونهما حكم الوضع والاشكال انما يرفع اذ كانا في العبادات لا في المعاملات  
 فلهذا لا خلاف في كلام الصلح والارشاد في هذا المقام يكون القيد ووتر كما بل كل ذكرنا في اعتبارنا من تفسيره انما المقام المهم  
 الا ان يكون من مساوئهم انما تقرر فلهذا التدرج عننا اسماً مناهجاً واما ما ذكره في علم يقلل موثوقاً في اعتبارنا في تعريفنا بانه  
 قولهم ليس من ضيقنا مقنن كما هو دأبه وذكرنا لانه

ورود اسر السليح بالصلوة بالنيتم يحتاج في معرفته كوننا صحيحه او غير صحيحه عني كوننا مسقطا للنفقة او لا على ما هو  
اصطلاح الفقهاء، انما توقيف من الشارع لان بعضا لا يقطع النفقة كصلوة النيتم والقيم وفاقدا للقدورين والمربوط  
ولا على النيتم الكون في له نص اننا في احد ما ط والاحوصي واختلف خبرنا والبصر المفسر خبرنا فيها  
وبعضنا يقطع كصلوة النيتم المسافر والمخرج من النكاح اما المهر ولا يعرف وذكر خبرنا والمنقل ولذا ذكرنا او ردنا  
الاصوليون في احكام الوضوء فيم الاحتياج في معرفته كوننا صحيحه ام لا عني كوننا موافقه لاسرائيل مع ام لا بعد وورد في  
الا على ما عليه المتكلمون ويكفي في ايراد ذلك احكام الوضوء من وجه على وورد الشرع وتبينه ومنها الرخصة والبرية  
ان من احكام الوضوء ومن سنة الحكم بالسببية والسببية والحكم بالشروطية والشروطية والحكم بالمانعية والمنعوية والحكم  
بالعزيمة والحكم بالباطل والحكم بالرخصة والعزيمة وايراد بعض اربابنا في باب احكام الوضوء من غير ان يترك كونها في كلنا  
انها رتبة الصحة والباطل بدل على اننا من حملنا كما في الثلثة الاول فان قيل تفصيلهم الرخصة الى الواجب والندوب  
والمباح يشعركون ان احكام الانقضاء والتجبر ومذايبن كوننا من احكام الوضوء فلما اشرع في الرخصة  
كما ان احكامها كوننا وجوبا او نهي او باحة وتبينها كوننا مسببه من عدم كان في من المكلف يناسب تحقيق الحكم عليه  
مع قيام الحزم ومومن احكام الوضوء لانه حكم بالسببية كما في غير الرخصي قال صاحب المراجع الحكم اما السبب  
كجمل الزنا سيما لا ياب الجمل ولجوز اجتماعهما في شئ واحد من جهته فينا في الاجاب الجمل من احكام الانقضاء  
من وجه ومن احكام الوضوء من حيث كونها سببا في الزنا والرخصة بالحقيقة نوع من احكام السنة الا انما يميزها  
عن احوالنا بصفات مخصوصة وموان السبب منها صفة المكلف يناسب التسهيل عليه مع قيام الحزم حلت  
فيما لا كما ان الانقضاء نوع من الجازفة وجعلت فيما لم يذكر وحاصله ان دليل الحزمة اذا تقي بمولا  
دليل الحزمة يتناول محرم النكاح كما اذا كان الغسل حراما لم يملك ثم رخص فيه كما في جواز اكل الميتة وقد كان حراما  
بقوله صحت عليكم الميتة ويحرم تركها كما اذا كان ترك الغسل حراما لم يملك للموالي على وجوبه ثم رخص فيه تركه  
كما في الرخصة في ترك الكعبة من العهد لم يفرق وقد كان حراما لم يملك ثم رخص فيه تركه لكون الآية وقوله ثم صلوا  
كما رايتونا اصلي وقوله بنى محمدا بدل على ان النسخ لا يسهل رخصه لان دليل الحزمة في صورة النسخ لم يبق  
سعدا به وذلك كما لا امر ولا غلالي اليه وضعت عناوهم بيق مشروعا في حقنا وقوله وكان السخف منه على بدل  
على ان حكم الحزمة بيق في عمل الرخصة لان حكمه اما وجوب او نهي او باحة فلو كانت الحزمة باحة لزم اجتماع  
المتفادين في ترك الحائض على نفسه الامراء عروث والنهي من التناكر ليس حراما عليه فلما لم يزل على ان العذر  
اذا لم يطر المكلف وحكم عليه خلاف دليل الحزمة ابتداء كما في حصال الكفالة امرتكم بكون رخصة اما اذا حرم على  
على المكلف شئ بدليل ثم جلا له مدر في حكم عليه خلاف دليل الحزمة اعمول به كان ذلك رخصة كما حرم على المسافر  
ترك صوم رمضان وركعتي الصلوة الرباعية وغسل الرجل بدليل يحمل لكل الامور عليه ثم طراه من رخصته  
وليس الخف من رخصه له في تركه في حق المكلف يدل على ان المكلف لو لم يبق مكلفا بغير طراه العذر لم يثبت رخصته  
لان الرخصة انما يكون في الاحكام الانقضاء والمكلف مشروط كما فعله هذا لا يكون مدر في حق مثل احوال التناكر كما في التناكر  
على سائر احوالنا في رمضان وثلثه من الفيرول نعه على الاحرام رخصة لان الاكراه يمنع التكليف لولا ان ثبت الحزمة



في هذه كذا في الخصص لان لم يرد بربيل الحزمة وان لم ان الحزمة فهو الرخصة اربعة اشياء اما السبع  
مع قيام الحزم وقيام حكمه ان يكون حكمه الباع ولا يكون مباحا وعدوانته الحزمات لو صدرت من الكرم  
كاجرة الكرم الكرم وغيره وشك الحايك الامر بالمعروف ثم ما يستباح من قيام السبب وتراخي حكمه الى زمان زوال  
العذر كقوله في المهر بغيره ما شمس هنا من الاصر والاعلال ثم ما يعلق من العبادات على الرخصة مع كونه  
شرا ومكرا في الجملة كما سيج على اخف وقصر الصلوة وقالوا السجدة الاخرى بالرخصة مجاز او مباحا كالفطر في السفر  
قبل ان يداخل في ينظر بالصوم فصوره احب وان ينظر به فافطاره احب والفطر لا مندوب او جازي بمعنى  
لا يمنع شرعا لان مباح واجيب منه بان مباح عند بعض الفقهاء وبكفي في التخييل وذكر وان ظن قوم انه مباح  
بغيره وليس كذلك فان العلم تابع للوقوع فتعلقه بعدم الفعل الاختيارى فكيف من ان الكلف تركه باختيار قادر  
على فعله وتركه والامر بان الفعل كونه ما يتعلق قدرته وسببه في الفصل الثاني كذا انه لا يحرر المحكم من الامكان  
يعلم انهم وان يجب تعلق العلم بوجود الفعل او عدمه فتوقع ما ذكره يكون كل تكليف تكليفا جالسا في نفسه  
وانه يعلق بالاعتقاد فان قيل لو لم يتصور حاصل السؤال انه لو امتنع تصور السجدة لا امتنع التصديق بامتناع  
الجمع بين الضدين لان التصديق فرع التصور واللازم بطو وحاصل الجواب ان الذي امتنع تصور سطلنا بل  
نوعا امتنع تصور حقيقة مع وجه يكون الثبوت حاصلنا وكذا التصديق في شققة التصديق بامتناع الجمع بين الضدين  
لاننا تصور فيه حقيقة اجتماع الضدين بل تصورنا مع سبيل الشبهة والتمثال فلم ثبت للضدين الجمع بل سلبنا ومع  
التصديق المذكور انه لم يثبت للضدين مثل الجمع بين الضدين فلا يرد ما ذكرتم فان قيل المستحيل من تصور ثبوت  
ومنا هذا سارضة للدليل الاول مع بطلان لازم في قوله لو صح التكليف بالسجدة كان مستدعي الحصول وتوجيهها انكم  
وان اقم دليل على ان المستحيل ممتنع ان يكون مستدعي الحصول كمن عذرا ما يدل على انه يمكن ان يكون مستدعي الحصول  
وهو ان السجدة حصوله انما يتحقق بصورة مشتتة على الظلال لانه كان في النعماء حصوله وطلبه وتصوره مشتتة على  
الاطلاق حاصل لانا حكم عليه بالحكم الثبوت مثل ان يقول المستحيل معدوم وسجدة واخر الثاني وان لم يكن مفيدا  
لم يناف ما قد عرفت وصورة الحكم ثبوت شئ لا فرع تصور مثبت الحصول واذا ليس ثبوت في فرع فلو انما من  
متصور مشتتة على الاطلاق وذكر كذا في طلبه فيمكن ان يكون المستحيل مستدعي الايقال قوله لانا حكم عليه بالحكم الثبوت  
وثبوت الشئ بغير فرع ثبوت في نفسه ظاهر يشوب انه دليل على ان السجدة ثابتة ولا يرد فيه عليه بقاء النتيجة  
وقال في ثبوت سارضة في المقومة القائمة بان ما حية السجدة بقاء ثبوت لا في ما ذكرتم والاعتقال والحكم بغير الشئ  
بغير فرع تصور ثبوت كذا ذكرتم وحيث يكون المتصور في قوله المستحيل مستدعي ثبوت مصيغة اسم الفاعل عن تصور الشئ الخا  
صاروا بصورة توافق طيلة لانا يقول لو كان سارضة فيها كرم لم يخف انه قوله وذكر كذا في طلبه ولم يلام قوله في الفصل  
حكم الحكم مع الخارج بالامتناع يستدعي تصور الخارج لانه يدل دلالة ظاهرة على انه اراد بالتصور العقل لا الهمام  
واصوره وانما قال ثبوت الشئ بغير فرع ثبوت في نفسه ولم يقل كذا لان مراد السندل هو بطلان كون المستحيل  
متصور الثبوت بناء على انه لا ثبوت له فاما وان يثبت بطلان السجدة فيثبت ان ثبوتها يكون تمهيدا على ان المستحيل يمكن  
ان يتصور مشتتة فان قيل كون المستحيل له ثبوت لم يبين والدليل المذكور لم يدل عليه لان الحكم على المستحيل بالثبوت

النبوة لا يتوقف على نبوت الشئ لم يعلم نبوت المستحيل لو ان ان يكون الحكم كما ذابنا لا خلاف في صدق قولنا المستحيل  
 معدوم فليكون معدوم كما يقال في علم نبوته قلنا ما ذكرتم بطريقه الاول اسجل الحق المعارضة المذكورة بقلعة الاحد  
 تصور المستحيل على وجه يكون له نبوت في الزمن ليس تصور المستحيل لان الصورة الزمنية يجب ان يكون مطابقة لما في  
 الخارج والا لم يكن تصور له ولا نبوت للمستحيل في الخارج وهو غير وارد لان الصورة الزمنية انما يجب مطابقتها لما في الخارج  
 في اعتبار مطابقتها له لا في مطلق النبوة فان الصورة الزمنية قد يرضى لاسيما حيث كونها في الزمن امور لا تتأخر الا في حالها  
 في الخارج وتسميتها المنطوقون بالمعقولات الثانية وهذا لا يتوقف في كونها مطابقة لما في الخارج لاننا لم يعتبر على ان الصورة  
 في الخارج كذا يكون المستحيل متبعا ومناس من هذا القبيل لان النبوت ما سلفا امر خارجي او ذوق وكل من يتحقق ونرضى  
 تصور متبعا بغير نبوت ومنافى باخبار الذرات من درجة تحت اللانبوت وباعتبار العارض في النبوت ثم ان الحكم  
 عليه حكم نبوت وهو الحكم بالامتناع في قولكم المستحيل مستحيل لان الامتناع والاشياء والاشياء المتراذلة ليس موافقنا في معنا  
 والاكذب الحكم لان الثابت لا يكون مستحيلا ولا الامتناع خارجا بالانقياد فلا يكون له نبوت اصلا فبطل قولكم وهو  
 ثابت والحقيق فيه ان هذا قضية خارجية سلبية الظرفية في قوة السلبية الالهية الثابت فيها السلب ونبوت السلب  
 في الخارج لا يتحقق نبوته ثم ان قولكم المستحيل معدوم ومستحيل قضية خارجية سلبية الظرفية والحكم على الشئ بانه نبوت  
 باعتبار الخارج يستدعي تصور متبعا في الخارج وهو مشتق كما بينا انه مشتق تصور المستحيل متبعا في الخارج وتصور  
 متبعا في الزمن لا يمكن في صورها وارجح ما ذكرتم في بعض المعارضه واذا لم يتم لم يصح ما عدا ويكون منقوضا في الحقيقة بل  
 تصور المستحيل متبعا على الاطلاق كان في طبعه ان التكليف به بان التكليف بالمستحيل المستدعي حصوله في الخارج لان  
 الحق لم يصح لهذا المقدمة في المعارضة ويعرف ابطالها في المنع الثابت فلم يرضى لها ولعلم ان الضمير في الضيف اليه  
 التصور في قوله تصور وهذا في قوله يستدعي تصور في الخارج وكذا استمر في قوله ومنها انه لا يتصور لنبوت المستحيل  
 بربيل قوله في اول المعارضة المستحيل مستصور نبوته ومنها حيث جعل التصور نبوت المستحيل لان في المعارضة  
 فهذا ممنوع عليها وكذلك من علم نبوته قبل تمكنه من الفعل الامور بغير ذلك ان الفعل في قوله الحق وكذا  
 من علم نبوته ومن نسخ عنه قبل تمكنه ينشأ زمان الطوف بعد ما لان من علم اسم به نبوته بعد تمكنه من الفعل كما هو  
 وتركه ليس كالعاض بل موافقا في كونه ينبغي ان يعلم ان الامور بعد تمكنه عدم اقتدار القول يكون مع الفعل في الوجوه  
 بشرايط التكليف والادراك الوقت كمن مات وسقط وقت الواجب الموسع مع شرايط التكليف بلا اداء فانه ما هو المستحيل  
 لان لو ان في اول الوقت كان اثباتا الواجب وليس عاصيا بالترك اذا لم يخلق انه يعيش في اخر الوقت لا عدم اقتدار  
 مطلقا فان من لم يحصل الوقت اذ كونه على شرايط التكليف ليس مثل ما قلنا في كونه ما هو امورا وامتناع وقوع الفعل منه  
 وهذا بين على ان القدرة مع الفعل خلاف عدم التحقق قبل في النسخ فانه قد يكون لعدم جنى وقته وعدم التحقق مطلقا في  
 نبأ ولها احراز ما ذكرتم لا يمنع تصور الوقوع المحال يطلق على الامتناع بالذات كالممتنع في الانقضاء وعلى الحق بالغير المستحيل  
 لازمة شره وعلى الامتناع بالعادة وهو ما لا يتعلق به القدرة اللاسبة للعبادة وهو ما لا يتعلق به القدرة ولا في غير ما ذكرتم ليس منه  
 عدا ان سمى الى علم اسم به واختران بعدم الوقوع سبب الامتناع وقوعه وعموم لان اختياره تابعه علمه ومعه تابعه الوقوع  
 لاسببه والى هذا الحق ان يقولوا وان امتنع بغيره سمى علم او غير فان انما يستعمل في الامور المشكوك فيها واما ما كان في غير



الاضرب من معلق العلم بوقوعه من وجود الفعل وعدمه تيقن للوقوع واستنع وقوعه تنبيهه فلما غلب  
 عدمه جهلا وعلى التقديرين بزم التكليف بالاحمال اما اذا تعلق التكليف بالاستنع وقوعه تنبيهه فلما اذا  
 تعلق ما تيقن للوقوع فلما تكليف بالاحتياج ما تحت وقوعه وسبب حصول التكليف الكامل وموج لا يقال ان يكون  
 لو كان حصوله بغير ذلك بالتحصيل ومعلوم الاول ان يقال التكليف بالغير تكليف بالواجب وبما ليس مدرسا  
 لا نقول هذا خارج عن قانون التوجيه لان ما ذكره بعض اجمالى لقوله لان العاصى ماورد وقد علم انه لا يقع  
 وتوجيه ان تعلق علمه به بما هو طر في الفعل ان كان سببا لاستناع الطرف الاخر كما ان سببا لوجوب الطرف الاول  
 تعلقه به لان الاستناع والوجوب يقع في التيقن متلازمان وجوبه البعض الآخر كما ان سببا لوجوب الطرف الاول  
 اجزاء الاول في صورة التيقن وعدمه فعلق الحكم منه وتيقن الخارج بها واستنع كون علمه به سببا لوجوبه واستناع  
 تنبيهه قد يستلزم كون وصف لعل موثرا في الحكم وليس برفع التيقن بل برفع مرام التيقن واما الحوت والشيخ  
 والاخبار فلا يبرر برهان ذلك في قول البعض بان ذلك مستلزم ان التكليفات كلها تكليف بالتحصيل ان رآى الاول  
 آ والديلم الاخرين للتأشير لانه التلقا المتوسطة ايضا لا لا ينشئ ان يكون كل تكليف تكليف بالتحصيل لا يبرر كل تكليف  
 وكون كل تكليف بالتحصيل بل اخبار والوجوب جزا لكونه ان يكون كل تكليف تكليف بالتحصيل او التلقا متبدا  
 وبطلان موج لان تصديقه ان لا يصدره يستلزم ان لا يصدره برهان قول البعض وهو يستلزم ان لا يصدره  
 لثبوت ان تصديقه ان لا يصدره من غير موافق اليه وهذا الخ حاصو متبع لثبوت ان فرض وقوعه مستلزم لعدم وقوعه  
 وكل من فرض وقوعه كان محتضا بالثبوت فيكون محتضا ماوة بالطريق الاول وبطلان الاستدل بغيره على ان التكليف  
 بالاحتياج لثبوت واقع اذ كان لهذا التصديق مع استناعه واقعا كان التكليف بالتحصيل واقعا اذ يعلم تصديقه برهان الاستلزام  
 تصديقه برسول ان لا يصدره لعدم علمه بوجه برفع علم حوله احد كما حاصو متبع لثبوت ان لا يصدره تصديقه  
 لثبوت خبره عليهم ان نذرهم ان لم تنذرهم لا يؤمنون فلو صدق تصديقه لثبوت خبره لثبوت خبره لثبوت خبره لثبوت خبره  
 كذا في السنة مستلزم ماوة تكذيبه من قال لا حوت في السنة اصلا فيكون تصديقه لثبوت خبره ان لا يصدره لثبوت خبره  
 وقوعه مستلزم التكذيب لثبوت خبره ان لا يصدره اصلا وتكذيبه فيه مستلزم لعدم تصديقه فيه لا استناع الجمع اليه التصديق  
 والتكذيب في نفس فيستلزم بين كل من التيقن الاخر فيكون تصديقه في ان لا يصدره مستلزم لعدم تصديقه  
 فيه وان يقال وبما تكذيبه ونحوه لا يبرر عدم تصديقه كذا لان التكذيب اخفى من عدم التصديق واذا التزم من  
 الاضرب كان مستلزم لا علمه بالطريق الاول الجواب انهم لم يكتفوا بالانصديق به اذ اذا اظهر لثبوت خبره على ان لا يصدره  
 ان ابا جهل واقفا لثبوت تصديق الرسول فيما جاء به لكن لانه انهم كانوا تصديقه لثبوت خبره لثبوت خبره لثبوت خبره  
 التكليف ما يستلزم تنبيهه وذكر انهم كانوا تصديق الرسول على جميع ما جاء به اجمالا ولا على كل ما جاء به اجمالا  
 وتوابعه عليهم ان نذرهم ان لم تنذرهم لا يؤمنون ليس على ما جاء به اجمالا بل على ما جاء به اجمالا  
 بافعالهم فيجب تنبيههم اليهم فلما يكون مكلفين بتصديقه فيه والتصديق في غير ما جاء به يمكن وقوعه منهم ماوة فلا يكون  
 التكليف به تكليف بالتحصيل وتعلق العلم والاخبار بعدم التصديق منهم لا يخرج في الامكان لانها ما بان للوقوع لا سيما انهم  
 بقوله نعم لو كانوا الخ على ان تكليفهم بالتصديق في غير خبره اذ لو انما يكون اذا لم يعلوا الخبر المذكور اذا اعلوا سخط عنهم التكليف

بالكلية لان ما يرد من الاطلاء انهم على الفعل وتركه يتساوى بذكره وباجتباؤا اذا علموا ان الفعل لا يصدر منهم لينة فعلق  
بعدمه وان لم يكن قد ذكر من هذا الامكان لم يتساوى منهم لعدم عليه وعلى تركه لانه لو اقوم بعدمه الفوترة والتكليف مثله  
غير واقع وان جاز لا يشترط في التكليف بالفعل حصول الشرع الشرعي وانما قيدنا الشرط بالشعري لا حصول  
الشرط اعطى في التكليف به اذا لم يكن تحصيله للكلت حتى يتفق التكليف بانتفاءه وليس شرطا ان لا يحصل  
على ما صحت الاثر والية في مقدمة الواجب وانما الشرط الفوتري فالتفقا له عالما في السلب كما ينبغي وفيه التكليف بالفعل  
لان الاكثر واقعا ان حصول الشرط الشرعي للفعل انتهى منه ليس شرطا في التكليف بالشيء حتى كان في الشيء من عدم  
يوم العبد لان الاثر لا يمكن مع الكفرون الاستتال ان الاصوليون كثيرا ما يرضون المسئلة في بعض جزئيات  
محل النزاع فتدرب الى التمسك بالمعاطرة قوله والاكثر على جواز حكمه محض فقه بين العمل ومعهروا وهو  
المفصول لم ان اكثر الحكم العلماء على جواز مثل هذا الموضوع في العلوم كما فرض المتكلمون مسئلة كون الوجود والعدم  
الماضية في الممكنات في بعض الجزئيات فالواجب وجود الثالث وايد على كاشية لانا فعل ما عليه الثالث وسعمل من وجود  
التحريم والذم في وسعه الاولون فالتكليف لان القواعد الكلية لا يثبت مثال جزئي ودل قوله ذلك كما ان في التبعة  
واذا ثبت ثبت على جميع لعدم التماثل بالفضل لا كما اخذنا من ان الحواجب قطع ان قبل الشرع في الشيء  
لهذا التمام لانه في محل النزاع والارادة انما الدليل وقوله لو كان شرطا يجب صلوة على حدث وابل على الوقوف وقوله  
لو كلف بالصلوة وابل على عدم الوقوف لا على عدم الجواز والشرع لا يوافق المتن قلنا قوله في الخبر هو الظاهر في الوقوف  
ان الامكان فطري حيث خص الظهور بالوقوف واما تامة دليلا فطريا او لا في قوله الوقوف في ذكره وديلا فطريا فطريا يدل  
على ان ما تقدم من الدليل انطوى الامكان لا الوقوف وكذا قوله في العارضة الثانية لوجه لا يمكن الاستتال في الشرع  
في الجواز وما قوله لو كان شرطا لم يجب على حدث كما يدل على وقوع التكليف بدون حصول الشرط الشرعي يدل  
على جواز وما افرد الوقوف بالذكر وحده من ادراك دليله علمي ان حراوه بهذا الدليل بانبات جواز والاكثر  
قبل التبعة من تكبير النجوم متارة التبعة لم نعلم في التكليف بالفعل الا عند حصول شرطه لم يكن التكليف واجبا في حصول  
التبعة والارام به لان زمان حصول التبعة زمان التكثير يحصل الغارنة والتكليف يجب ان يكون قبل الفعل لانا انقضاء  
الفعل مقدم عليه كما هو ولا الام من انه قبل التبعة لوقال المصنف في تكبير النجوم انه اكثر ما دل الواجب اتفاقا  
وجوب الكل مستند لموجب كل جزء من اجزائه فيكون التمسك بكل حرف من هذه واجبا والترتيب في العمل  
في التمسك خروجه شرط شرعا كما هو شرط لغة فيكون التمسك بغير الحرف الاول من مشروطين بانقضاء التمسك بالتكليف  
شرعا الجواب انه في محل النزاع فقد برأ الجواب ان السواد اكتمل هذا نصيب للدليل في غير محل النزاع الا ان  
صلحهم الخلاف في قوله انما في ما هو بطلان حاله كثر في العمل والاطمئنان والية الاثر في قوله اذا لم يرد ما هو به  
حاله كثر ونحن نجعله في الاسر وما ذكرتم لا يبطله بعد بل الاصح اذ يمكن ان يكون من حالة الامر والعمل النزاع فيهم  
الاثر في نعم بعض منه ايج والجواب انه يمكن في الكفر ان يحار ان الكافر يكون منه الاستتال في زمان كذا بان يرجع  
اليان في زمان الكفر ويحصل النزاع في ذلك الزمان وانما في زمان كثر يمكن وبان يقع قوله فان ثبت في ذلك في الفعل  
في هذا الزمان لا ينافيه في زمانه من بالامكان في هذا الزمان فيم لا يمكن ان يكون مع الكفر وامتنع صدور زيد من كذا في الفعل في زمان



واحد وهذا لا يضرنا لعدم توقف ما ادعينا عليه وذكر ضرورة بشرط المحل الشرعي اذ دفع ما يتوهم من ان  
 في الكفر غير ممكن بناء على ان العلم الكافر في حالة الكفر غير ممكن لانه يصحوق عليه انه كافر فعلا لانه في صدق عليه انه مسلم فليس  
 اجتماع مقتضاه في زمان واحد ووجه دفعه ان صدق زبور كافر بافعول لا ينافي صدق زبور مسلم بالامكان بل انما ينافيه  
 لو اخذنا ضرورة ولا ضرورة لا بشرط المحل ومولا ينافي الامكان الوان صدق قوتنا زبور كافر بالضرورة بشرط كونه كافرا  
 وزبور ليس بكافر بالامكان كيف وفي ثابته في جميع القضايا بالعلم مع امكان تلك ايضا بيم ان ينافي بالامكان مع سلب  
 الضرورة بشرط المحل اذ لا يمكن عدم كون زبور بشرط كونه كافر لصدق مثلا زبور قائم بالضرورة بشرط كونه قائما وبصدق زبور  
 ليس قائما بالامكان بشرط كونه قائما لانه القدرة تسبق اى الطرفين سواء مرجع الخلاف الى الخلاف في تفسير القدرة  
 الحادثة في فصولنا بمنزلة الآثار المحتملة او صفة نواتر على وقت الارادة كما فسرت له قال وفي مقدم على الفعل  
 وتسبق اى الطرفين سواء وجوز ان يكون المعنى بهذا المعنى في الفعل ومن نواتر بالامكان ان يكون الفاعل عليه عند صدور  
 الفعل منه كما لا يخفى قال القدرة مع الفعل وليس تسبق اى الطرفين على سواء فلم يجوز كون التكليف به عدم الفعل  
 واخر من عليه بوجهين هذا جواز من المنع والاثبات المقدمة المتنوعة وان متر عنه بالاعتراض لان قوله واجب  
 منه بان لا يتم انه غير معدوم مع المقدمة القائمة بان العدم معدوم وهو اذا كثر اثبات كونه غير معدوم فيمكن في ظرف  
 العدم ان لا يتم بل نعم فعل لم يمت ولم يفعل وثنا عدمه فلم يفعل الا انه فعل معدوم اذ لا يمكن ان يكون العدم اثر ايجاد  
 لم يمت ولم يفعل وثنا عدمه فلم يفعل الا انه فعل معدوم اذ لا يمكن ان يكون العدم اثر ايجاد  
 لم يفعل وليس اثر القدرة بالاتفاق التكليف بالفعل ثابت قبل حدوثه قال الامام مؤيد الشريعة اى الحق في القدرة  
 الحادثة مع الفعل لا يسبق بناء على انما هو من والعوض عند الاتساق زمانا فيزول فلو تقدمت القدرة لعدم حصول  
 القدرة متعلقا للقدرة وموجع ومزيل لمعترضة لان القدرة تسبق والحادث ليس متعلقا للقدرة كما بان في القسم الوجود  
 والاصوليون من مؤيد الشريعة بعد هذا الخلاف ان التكليف على الفعل انما يتوجه عند اثباته على مذهب  
 الشيخ بطاير تفصيله فائق ان يجوز مذهب الفقه اما اذ لا تملكه خارج للاجماع لان القاعده حال صدور  
 تكليف بالقيام اى الصلوة باتفاق اصل الاسلام واما ثانيا فيعلم ان التكليف طلب والطلب يستدعي مطاع  
 حصوله وقت الطلب مع ما سبق في التكليف بالتحصيل وتقدر في القدرة ايضا تكليف حصول  
 ان يطلب كايين وينتفع حاصل واذا كان بطوهم بيزم الشيخ ولم يزمه من قوله القدرة مع الفعل  
 يجوز ان يكون التكليف ان الطلب قبل حصول العمل والطلب الذي هو القدرة وحاصلا للطلب  
 بل يجب ان يكون الامر كذلك ما ذكرنا فكيف يصح ان ينبى الى الشيخ اذ عرفت هذا فاعلم ان الحق لم يحرر  
 مذهب الشيخ على ما بينا الاصوليون لانهم لم يبينوا ثبوت التكليف قبل العمل على مذهب في القدرة ولا على  
 ما قاله الامام لم يحرر بان مذهب عدم انقطاع التكليف حال حدوث الفعل وكان ان رجحتم امانقول عند  
 قرآن هذا الموضع عليه ليس هذا الخبر على ما ينبغي فلذلك كان في عليه ما بين من انه لا يتحقق مع الشيخ حمل النزاع ينقطع  
 بعد الفعل اتفاقا الاتفاق قبل الثبوت قبل الفعل والانقطاع بعد كليهما وكان لم يمت ما ذهب اليه بعضهم  
 من ان موافقة الامر لا يقتضي الاجزاء ما قال الامام من ان سقوط هذا المذهب واضح لا حاجة الى تكلف فيه بل ان  
 الاتفاق قد يطلق وان وجود مخالف قال الشيخ

الفاضل هو انقطع التكليف هو الفعل لزم ان يقدم الطلب فقام بغير اسم وموج لان صفة اسم كما هي بالذاتية اربعة وموافق  
ان الكلام في الاول كس بوضوئه واحدا لا تعد فيه مع هو المتخا ركونه اسما وتليها من العوائض التي يحذف اليها المتعلق  
ملا بزم من انقضاء الطلب انقضاء كلامه القام بذاته لانه مكلف بايجاد وجود وموج ضمير موعا يوافي التكليف التكليف  
ايجادا وهو موجود متفق لان الطلب يستند في عدم الطكا مولا الى الايجاد ليرد عليه ان ايجادا لوجودا ان يكون  
مع لو كان ما سر باق على الاثر كما هو مذهب المعتزلة اما اذ كان التاثير مبنيا الاثر في الخارج او متوقفا فلا يخرج  
به في المواقف الفعل مقدور للفعل يطلق على التاثير والاكاد ومما الذي يعد احد مواضع التسمية وعلى اثر  
القدرة ومما حصل بانس احواله والكون واللافتين الاختيار بين الاكاد ومما هو امر او متوقفا لافعال  
في كونه مقدورا حالة حصوله لكونه اثر القدرة بالاتفاق واما عند المعتزلة فلان القدرة الحادثة عنهم مؤثرة في فعل  
العبود واما عند الاشعرية فانهم وان قالوا القدرة ايجادا فيبر مؤثرة في الفعل الا انهم قالوا الفعل للاختيار وحين  
عليه التقديران احد مما كاسبه والآخر مؤثرة والفعل يستند في حمل القدرة كاسبه ويقال ان الاثر وامارة بوجود  
سها ان اذ كان الفعل اثر القدرة فيوجد من فليس يتفق عليه قلت المعتزلة قالوا القدرة سبقت في الفعل  
وهي مؤثرة في الزمان الاول والفعل يحصل في الزمان الثاني والاشعرية قالوا القدرة مع الفعل لا قبله ولا بعده  
في زمان حصول الفعل لان التاثير مقدم من حصول الاثر في الخارج الامر مغاير لم وجوده عنوا ينافي اثر القدرة كسها لان  
القدرة الحادثة غير مؤثرة في الفعل عندهم الا منسوبة منهم فذكر هذا العقيدة ليس على وجه الالتزام وبما انها حاصل  
عليه في المواقف وهي ان القدرة قاضية بان ينفذ كونه الشئ اثر الاثر ان يوجد بوجوده، ويرتفع بان ينفذ ما كان الفعل  
التاثير اثر القدرة كان وجوده معا وما يتوهم من الاثنا خلاف ذلك كما حصل في احصاء الساتة الخ وفتت احواله  
فيما وجود كل مسبق بعدم الاثر فليس واحدا منها اثارا بل كل سبقت منها احدت بحجم بقول الحق الاثني وهو الفعل  
لابد ان يجمع بين الاثر والفعل وكان الشرح يقول بوجوه الخلاف في ان التكليف باق حال وجوده ام علم التاثير من  
الاثر في الخارج ام امر مغاير له في الخارج سبقت عليه لكان حسنا يحصل محل النزاع وهو ذلك لان التكليف  
باق عند التاثير بالاتفاق وان كان التاثير مبنيا الاثر في الخارج كما هو مذهب الشيخ كان التكليف باقيا حال حدوث  
الفعل وان كان امر سبقت عليه والفعل يتوهم منه كما هو مذهب المعتزلة لم يكن باقيا عند حدوث الفعل فم التكليف  
من التكليف شرط لصحة التكليف الدوام بين التكليف تصور لا صدقته والام بكني الكفا تكليفه ولا يرد على  
جنتا في سائر وجوب المعرفة كما ورد على قول من قال للجزء تكليف الفاعل واعلم ان الولى غير المذكور في سائر  
جنتا في سائر جنة التكليف ما لم لان النزاع في المنع ايجادا والاولا ببيان برلان على انه متفق بالقر والتكليف  
به لم يرد بالاتفاق لا وجوب الصفات والذات من قال على وجوده بعد من قبل العمل وان لا مال الفاعل كان  
اح وضعي وهو كونهما سبب لتعلق الذبذبة والصفات بانه وتاثيرها تكليف ومما يجب على وجهيها اجراهما من ماله  
لما عن الكسر عند اراوة الصلوة اذ اورد السلي على مودا واجب شرعا فيبعد جوازا واجب يعرف  
التي اية غير الواجب فالنهي في قوله لا يهدى ربوا الصلوة وانتم تكلمون كما ان لا يكون نهيا للكران في  
مكونا واجبة بل بنهي عن الصلوة عن الكرك اذ اورد على ما هو واجب لان موجب الشرع وقدره يوجب التفرق

انهم الى الله كما في قوله ولا فوغي الا وانهم سلكوا فانه في عن عدم الكلام لا من الموت وعرفت الشيء اذ لو فعل على علم يتوهم  
الشيء انما يتوهم بما هو عليه واما بعد الا انهم توجهم ان التكليف لو لم يكن اذ لم يكن الامر والشيء اذ لم يكن لكان التكليف  
ما لم يكن لكان لكان الامر والشيء كلام اسم وكل ما هو كلام اسم اذ لم يكن واما حقيقة وتوهم في الكلام  
اما الحقيقة فما كان في الواقع من ان كلامه واحد وعندها وانما هو الا الامر والشيء والانتقام والنداء والخبر والى في المستقبل  
نفس الشيء لا با ختلاف الزمانات وبما انه ان كلامه في نفسه في نوع واحد هو الخبر وهو ليس بين مزدوين فبما في الشيء  
كما في في حث الكلام في حث المعنى والكذب لغة والافان في كل كلام على ما هو عليه مثلا الامر هو الخبر بالسفحان  
النداء على الفعل والخبر على المترك والشيء بعكس وهو لا يعد والى خبر بالتحال نفع او خبر في الاستقبال  
الخبر والاستقبال الخبر بزيادة الاستقبال والنداء بزيادة الاجابة والاختلاف في معنى الاقسام حسب اختلاف  
السند فلا حلف ما عليه بل تشخصه وانما هو الى اللفظ والمستقبل ليس في فئات السند بل لا اختلاف  
ما بعد من فاجبه من الزمان نوع عام واحد فيغير منه قبل ارساله بان ارساله وبعده ارساله بان ارساله فاختلاف  
التفسير باختلاف احوال السند لا اختلاف السند ففقد الشئ الى الحث بنصف كلام اللغة في الازل بعد  
الاقسام باعتبار اختلافها بالاضافة الى اختلافات وحلف السند اذ ان عنه بسبب ذلك وعند خبر اسم  
سند لا ينصف بل في الازل بل انما ينصف بالما لانزال لانما من الامور المعنوية واما حقيقة فتقول  
ما قاله ان خبر علمه وموان علمه بان زيدا يسود ساعة كذا او لم يوجد قهوا واحدا ولا يتغير بغير الا زمانه  
لانهم يعلم قبل حضور الساعة يعلم انه يوجد بعد وعند حضور يعلم علمه الاول اسود قهوا الان وليتقضا  
الساعة يعلم انه وجودها ولا يتغير علمه متغير احوال متعلقة بالوقوع ومرد وما قاله الحكماء ان ما علم من  
زمانها فلا يكون له ما في والمستقبل والاحال وانما هو الحثي في ذكره يوجد اقوالا ان العلم بانه يسود مشروط  
بعدم الوقوع وبما به وجود مشروط بالوقوع وما مقتضى ان علم ان زيدا سيد قهوا بالبلد عند وجوبه  
منظم مسددا لذكر الاعتقاد جاء السند وقل زيدا يعلم بحسب علمه انه يدرك زيدا لا مشروط بالعلم بحث  
السند ولم يعلم فلو كان العلم بانه يسود وجودا وجودا واحدا لا يمنع وجودا واحدا وعدم الاخر والى بان  
علم الجار ان لم لان ما عليه من الكائنات واجبة فيعلم بحث السند بالضرورة لانه يعلم تعدد القديم باعتبار الزمان  
وافراد من قال بزياد الصفات وان اشترطوا بتعدد القدماء قالوا كل واحدة من الصفات نوع واحد وتعددا  
باعتبار اختلاف النسب والاضافات ولم يجوزوا صفة قديمة واحدة بالجنس كالانواع او اشخاص قديمة  
الا انهم منهم قالوا الكلام له انواع خمسة قديمة هي الامر والشيء والخبر والاستقبال والنداء خففت بتعدد باعتبار  
الانواع والافان والما الجمود بما التزموا عدمه وقول بعض ان رصين يلزم تعدد الكلام الازل واللازم بل  
بالاجماع بشكل ما قاله بعضهم من ان الكلام انواع خمسة قديمة ان جعل الامر بغير ان ما عليه الامر لا يتاني معه  
التكليف به عند جعل الامر بانقضاء الشرط واللام حثي في ذكره فابا في اعدا وقوعه في الشاهد من ارادة قديمة  
او حادثة وفي الفعل لا اجتناد لعدم تعدد مشروط بالارادة القوية وهي ارادة الله لان ما لم يشك في ان ما لا ارادة  
الحادثة وهي ارادة العبد واللام يكن اختياريا وعندها المستلزم ليس مشروطا بالارادة القوية لانهم قالوا وفيه طعن من العلم



وأيضا مع اشتراكه ووجهه الصالح ليس مراد له من فاعله لم يعلم حيوانه مكنه في الحال لأن الشئ وان  
تتبعه في كونه حقيقة في الوجود إلا أن اللفظ يتبادر منه إلى أنهم اختاروا بالي وان أرادوا أن يثبتوا في أصله كان  
وكان زبونا ما إذا أرادوا الاستنباط أو عليه يكون فو يكون زبونا ما قاله عبد القاهر لأنه مع الفعل أو بعد  
فعل أو معي ينقطع التكليف فلما بين المصداق والمفرد قيام وتنفصل إمكان الفعل إمكان الفعل أو لا يمكن  
يفضى الوقت كأنه خوراء بهارة فلان إذا التكليف ينقطع في الوقت للثبوت للفعل أو فعل فيه أو معي  
فلان لو بقي التكليف كان فلما استحصل الكمال وإنما إذا معي فلان الطلب إنما ينقطع بتحققه في كل الوقت والقضاء  
بأنه قد يولد بهذا التكليف وبهذا ينقطع بعد وقت الفعل بعينه ما ذكرناه في قبل سواء أبلغ أو كان وقت الفعل حقيقيا  
حيث يفتق بعدم شروحه في الفعل كما إذا كان مؤسسا فيجوز أن الفعل في الجزء الأول ولا معي فلما يعلم جواها في  
و جوازها في الفعل ولم يعي لم يعلم أنه سمي حقيقة التكليف في الجزء الثاني وهو متعلق بالجمع إلى الشكر  
للعلم بالتكليف قبل دخول الكمال الوقت بخلاف الملاحظ في هذا يظهر أن ما بيننا وبيننا لا يصح في كل ما بيننا وبيننا  
ان التكليف مما حصله ان لا يمكن ان يكون شرط التكليف الامكان الاول لا الامكان الثاني الوهمي فلما عرفت بالامكان  
في قولكم بوضع التكليف بالعلم عدم شرطه في الامكان الشرطي لا سيما ان مقتضاها لازم لان عدم شرط الفعل  
في الحال لا ينافي الكمال في الاستقبال وان عرفت بالامكان الثاني الوهمي في الحال مقتضاها هذا اللازم يصح مع علم الكمال  
بعدم وجوده في الشرط وسواء كان بالعلم والامكان في الجزء الثاني من علمنا ان لا يصح في كل ما بيننا وبيننا  
بالفعل ولما في العلم اذ علم التكليف بالفعل انقضاء الشرط والوهمي اما قبله وهو الثاني الاول وهو الشرط ومقتضى  
الوهمي متعلقا ان يظهر ما لا يمكن ان يكون في الجزء الثاني من علمنا ان لا يصح في كل ما بيننا وبيننا  
مع خاتمة البرهان والحوال به وهذا مقتضى القول وما التزم فيجوز ان يكون الثاني على وجه بل علمنا ان لا يصح في كل ما بيننا وبيننا  
علمه عبارة وتبينه بمرسول من تلك العبارة وان ظهر كما يقتضيه فاصح المرسول عنه جديا رتبة وحينئذ يقال بل علمنا ان  
كان الاول متعلقا بالثاني لا يقال لو انقسم الوهمي الى الزمان والسنة كل كل ما هو سنة وحينئذ لا يجب ان يكون انقسم  
بين الزمان والسنة بل سببي في حيث لا اجناد ان بعض السنة جاز ان يكون اجنادا ولا لا نقول اللازم ان يكون ان يكون  
في القسم الثاني من علمنا ان لا يصح في كل ما بيننا وبيننا انما هو الاول او الثاني واجب مع بل اللازم لان ما قاله علمنا ان لا يصح في كل ما بيننا وبيننا  
في الوهمي بل كان يزول الوهمي اليه ان اجتهاد وحيث لا يمكن ان ما قاله اجنادا لان ما يكون وحينئذ العلم الاول الاول  
الوهمي ما هو سببي ومنه الجمع بين الحقيقة والخيال ومقتضى الظاهر والكلام النفسي نسبة بينه وبين النسبة والفرق  
يعا لان الكلام النفسي ما هو مبدول الكلام العقلي ان لم يكن الحروف فوجدت على ما اختار المتأخرون واما الكلام العقلي الحاصل  
النفسي ان كانت الحروف فوجدت على ما عليه المتقدمون والكلام العقلي مركب من الحروف والاشياء فيجب ان يكون فيه ادخل  
النفسي في مولود وان جاز ذلك لان النسبة قد يطلق ويراد بها معنى لا فقط وقد يطلق ويراد بها معنى اخر التسبين في  
قاله بعض فلازمه لكافة ان مثل قام زيد لفظا ومنه مركب وهو سنة انقسام اجنادا ولا لا نقول اللازم ان يكون ان يكون  
النسبة المتكررة لا لا يثبت وقد يطلق عليها مع الفترات المتقطعة لا كالأب والابن وانما لو لم تكن به كانت هي التي اجده اليراد  
النسبة الخارجية النسبة ما يقوم به غير النفس لا نسبة محض في الخارج لان التكليف التكليف انفسه في النسبة في الخارج لا لا يمكن

وحاصله ان النسبة التي تضمنها الكلام ما كان لفظيا او لفظيا السام بالاسناد او مطلقا بقام بنفسه التكميل لا بلفظ المحسن  
 والسند اليه وهو كونه لا مذكورا لها ايا حيزه واللم يحقق الكلام بدون تحقيق ما صدق عليه السند والسند اليه الخارج واللازم  
 بل وربما حقق النسبة الخارجية لا يتوقف على تحقق التفسير والنسبة التي تضمنها الكلام يتوقف على تحققها متصا بان  
 المعنى المبرمج ان بعض من القرآن عيسى اوله بالنسبة والقرآن بالانها اية السجدة او اخر القرآن توفيق الى العلم  
 من ان يقع لان الفصل بين كل سورةتين بالفتل من ان يقع فلهذا ينقض بالاية منه ايا اخرى على ظاهره ببيان في فهم من  
 التبعيض ومن التبعيض في قوله ويراد بها التبعيض الحقيقي كما في قوله ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر  
 وما هم بمؤمنين اذ كان الكلام في الناس للمعنى والهدوء والكفر والحضون كما في قوله واصحابه قال صاحب الكتب والناجى  
 انما يقفون بعضا من الكفر وبعضهم من ان التفسير غير واضح في الكفر الحقيقي لان صفة من هو جنى الكفر التكميل  
 ايضا لو قيل صاحب القريب اذ كان التفسير في قوله ويراد به الجنى الصادق على كله وبلفظه كان اجز منه  
 على ما مر والاريد به التبعيض الحقيقي كان التوفيق مختصا بكل القرآن ولم يصدق على بعضه لان المراد بقوله لا ايا سورة  
 منه لان الجنى التكميل اذ اخرته الوجود فاذا فهم وان كان في سياق الايجات كما في سورة قمر من قوله ولو ان ما في  
 الارض من شجر اقليم وان كل لوراء بعض منه ليس الاكل القرآن وان اردوا التبعيض الجازي بان يكون وصف الكلام  
 المنزل لا يجازي سورة منه مثل السور وموجبه البلاغة التي في الوردية العالمية كان التوفيق صادقا على كل القرآن  
 وعلى كل بعض من اياته ايضا لصدق على كل بعض منه انه كلام منزل لا يجازي سورة منه في البلاغة التي في الوردية العالمية  
 وهذا ان نرضي الاصولي لانه انما يبحث في ايات القرآن من حيث دلالتها على الاحكام لا في مجموعها ان اراد تصوير  
 منظم اللفظ فهو صحيح التوفيق كما ذكره هذه المواضع ومختصاته ونحوها لا يوجب على جميع قسم براديه احوال تصور  
 لم يكن وقسم براديه الانشغالات في تصوير حاصل يعلم ان الواو من اللفظ من بين التصورات ومنه لو لم يوافق  
 ولان سورة التوراة يتوقف على معرفة خبره ولا يقال لان ان سورة التوراة يتوقف على معرفة القرآن لان التفسير المبرمج اوله  
 واخره توفيقا لكان من القرآن اذ خبره بربيل سور الاجل وبعد الاحتياج الى كل وصف السورة بقوله من يتبين عن  
 من لو غير القرآن لانا نقول السورة حكيت في عرف المشيع على بعض القرآن المبرمج اوله واخره من بين سور الكتب  
 من بين الكتب على القرآن وبعد اذ هو صاحب الكتب السورة باعطافه من القرآن المبرمج التي انما تلك ايات واما  
 الاحتياج الى قوله من فليس تغيير سورة القرآن في سورة خبر بل لبيان ان السورة من جهة في البلاغة ولفظ الطبق  
 لان المعنى ليس الا ما كتب فيه القرآن الصحيح الكتاب والجمع صحف وصايف والصف فلي على ما كتب فيه القرآن  
 في الوصف فاذا اطلق لم يرد به معنى اللغوي بل واحد معين وهو ما كتب فيه القرآن فلهذا علمه من قوله فاعلم بوجود  
 ذكر الواحد في قوله تصور القرآن وكذا اياتها مثل فيه وتوحي بالمراد هذا التوفيق تصويرا مقصودا بلفظ القرآن  
 الاثر في عليه الاحكام الشرعية لا احوال تصور كما مر فلا بد من قصد منها مع التصور لتبينه عن ان طريق معرفة القرآن  
 متواترا فقام يتواتر في الآيات الشاذة لا يكون قرانا ولا ترتب عليه احكام القرآن والعادة ينفص بالتواتر في تفاصيله  
 كذلك ان راء احوال كونه وهو ما تضمنه الاجاز واصلا برب الاحكام اذ جئت برب الاحكام فاجتبت به حلالا برب المعجرات  
 فان العادة لا ينفص متواترا في احوال الوجود الاخر وهو كونه احوالا برب الاحكام لفظه كونه مرفوعا برب الوجود وهو كونه  
 قوله لفظه كونه مرفوعا برب الوجود وهو كونه مرفوعا برب الوجود وهو كونه مرفوعا برب الوجود وهو كونه مرفوعا برب الوجود

[illegible]



والوجه لا يوجب الوجوب ان رتبة السند ولا يستبعد ان يكون الرتبة ما عينا، يقول الجيب وموانع وقوع التواتر  
في كل محل، ثبت مطلقا فقال مطلقا بكم وجوب التواتر في كل محل ووقوع التواتر في كل محل لا يستلزم وجوبه  
لانا نقول لو قطع النظر عن ذلك الاصل اجاب من الاخر اخص المذكور بثلاثة اوجه توجبه ان التواتر في كل محل  
جاز معهم في بعض الاحوال وجب لا يحصل الجزم بانها، السقوط جواز ان يكون سقوط ما سقط قبل اتقان التواتر لا يعم  
سقوطه ونقولكم اتقن التواتر في جميع ما ذكر من القرآن في كل محل انما يصح فيما اخذت في القرآن واما فيما سقط منه قبل  
تواتره فكيف حصل العلم به في قطع النظر عن هذا الاصل وهو وجوب التواتر في كل محل جاز سقوطه من القرآن  
مع عدم العلم به واللازم بطريق غير وروى ومنع عليه فثبت دليلنا وان لم يعم الملازمة ثم وهو لزوم جواز الابطال لورود  
المنع عليه او يكفي في بطلان نفي عدم السند اعم من وجه وتوجيه ثم ان الدليل المذكور لا يثبت المقدمة اعم وان لم  
لورود التفسير عليه لكنه عندنا دليل اخر يدل على مطلقا بكم وجوب التواتر في كل محل وسواء يتوفر الدوام على مثله  
كسب تواترها صلبه وموافقا لعم التفسير ورجوع الى دليل اخر وتوجيه ثم انه اذا لم يوجب التواتر في كل محل جاز ذلك  
اي عدم التواتر في بعض الاحوال في المستقبل لانا اذا قطعنا النظر عن هذا الاصل جاز انقطاع التواتر في بعض الاحوال  
في الزمان المستقبل لعدم وجوبه وان اتقن التواتر في زماننا فيلزم ان لا في اي جواز الاستقاط والاثبات في الزمان  
المستقبل وان لم يثبت في جميع الازمنة ويكفي في بطلان نفي عدم السند اعم من وجه وتوجيه ثم ان الدليل المذكور لا يثبت المقدمة اعم وان لم  
تواتر في العلم ما اجاب السمع من التواتر في القرآن وروى على السندول به على ما اختاره من ان التسمية ليست في القرآن في اهل  
سورة اصلا وموجب ما ذكره في الشرح اعتراضا عليهم لا يوجب وجوبه وما سألنا ان العادة ببعض التواتر في اهل  
لكن لا يوجب ولا يثبت لانه انما يثبت في التواتر التفاضل في كل محل لا اشتراكا كونه في اهل السور ولا يثبت  
ما ذهب اليه الشافعي من ان القرآن في اهل كل سورة ولا ما ذهب اليه الجمهور من ان القرآن في اهل كل سورة في كل سورة  
السور ليست في سورة اصلا مع تواترها في اهل كل سورة انصحت بها وما يروى عن قول الشافعي قال ان في كل سورة  
نقل من القرآن في السورة قولان ولا صاحب طريقا آية ان لا يثبت في كل سورة سورة سوى براءة، واحصوا انما في قول واحد في الفاتحة  
ومعناها مستقلة من غيرها في السور قولان وهذا هو الذي نقله الحنفية وقالوا هو حكم وليس حكم لورود الاحاديث الصحيحة اية  
من الفاتحة مع كونها متواترة في اهل كل سورة ولم يرد في غير الفاتحة هذا والشمس من مذهبنا في اهل غير الفاتحة وفي  
الفاتحة قولان احدهما قول ابو حنيفة انه قد قال في الفاتحة الكتاب سبع ايات او سبع اسم الرحمن الرحيم وثانيها ما ذهب اليه  
ما روت ام سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الفاتحة وموسم اسم الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين من قبل العتبة المراتب  
الاولى على ما في المتن وسئل النبي صلى الله عليه وسلم ما لا يحلف قطرة العاصف والحنف باقتلاف الشرائع فهو يتقبل جوب  
العقود ما في الفاتحة وشبه في المتن آية الحمد والامانة وخفيف الهمزة وادله الشرح الذين يثبتون على ان كل واحد من الفاتحة من غير  
من قبل الاول والعتبة على ان ليس المراد من الفاتحة ما قبل الحمد بل الحمد على ما يثبتون في العلامة بل الحمد على ما يثبتون في العلامة  
العلامة التي تتوارر في كل سورة كما كانت في اهل كل سورة اسم الله صلى الله عليه وسلم الحمد لله رب العالمين الحمد لله رب العالمين  
نقطه بل صوتا اذ كانت سكتة وحركة ما قبلها من جنسها وحروفها الذين كانوا قائلين الحمد لله رب العالمين الحمد لله رب العالمين  
ان شطرا من العمل بالجزء ان يكون منقطع لا على ان يقرأ اليه ثم يسبحه قال الامام اجمع اعلمون على ان كل جزء لم يعمى لكونه جزءا  
من الجزء ثم ليس في حجة جواز ان يكون منقطعا وذلك لانه يجوز

[illegible]

واختلف في تصويرها منه في قصة الدليل كانت عابثة رضي وحمل الدليل على انسي عدم فداي زبدي من عاربه  
واسمه ابيه قد تامل في قطع وخطبا ووسما فقال ان هذه الاقوام بعضها من بعض فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان القول بالشيء لسند منكر منكر منار والمقدمة الثالثة قال يقول حق وان كان الاصحاح بطا الى القول انه ذل  
ونك كذب الجمعون ورب الكعبة ان سندهم كان منكر اقلو كانت العباد التي هي اسناد الدليل منكر كان قوله ايضا  
منكر او لو كان في قوله منكر لا يكون الاول هم فلم يفرق كلف لم ينكره الاول هم فكيف يمكن منكر انكم يعني اسنادا وموا العباد  
منكر - واذا كان اصل الشيء حقا فيقوم تقدير اسناد منار قد قلناه ما نذكر الانكار فلان قول الدليل وافق الحق انما قلنا  
ان حصة ما واقع قول الدليل وموا المراد بالاصل لانه في حصة قوله وافق الحق فالقول حق ليس مستلزما لذكر انكار ما هو  
منكر فلو كانت العباد التي هي اسناد الدليل منكر لم يكن موافق قوله الحق مستلزما لذكر انكار ما كان مستلزما لانه لانه  
تقدم على الاول هم تقدير منكر حقيقة اصله لا ينافي انكار ما يحرم التفرع على هذا التقدير ايضا وفي الثاني ان  
الانزاع حصل بالعباد ان الزام انما فيتم حصل بالعباد لا متقادهم انما بسبب ثبوت النسب وانكار العباد است  
ما نفي من الانزاع لان الانزاع حصل باسناد الخصم وان انكاره محرم فلو كانت غير حايضة لشرها لا يكون الاول هم ولا  
انكاره انما يشترط في انت جازية شروا او مطلقا انما اورد هذا لان التردد في القول ذكره الحق وسوقه تكريرا له والامنه  
بهي حارم لانه بول ظاهر على اختصاصه في التكرار بالرسول او بالامنه وعلى هذا ثبت المسئلة المذكورة في الاول هي  
قوله والعدم كعدمه وسنم لذب وروم نعم ويكون الثاني نسخا حكم الدليل الاول على انكاره فيه تفصيل سببي فبالاذا  
في الفعل قول جار منه وهو ان الدليل الاول على انكاره ساو له ساو له دم على سبيل التخصيص لكان تركه دم للفعل نسخا  
وان كان على سبيل الظهور كان تخصيصا لان التخصيص اعم من النسخ وقد يطلق النسخ والتخصيص على الفعل  
فوزاكون الفعل ناسخا ومخصصا ليس بمجازا او ما كونه منسوخا وتخصصا فليس سبيل يجوز لان النسخ والتخصيص  
حكم الدليل الاول على انكاره الحكم الفعل لان الفعل لا يتغير في التكرار ورفع حكمه في جميع وجوه فباعتبار دليل على  
تكرير الفعل وعلى وجوب ناسخ الامة ينقسم الى اربعة اقسام ان بالنظر الى اعتبار ما اربعة اقسام لانها اما بوجوب او لا بوجوب  
شئ منها او بوجوب دونها او بالكلية وباعتبار خصوص القول وعموم ثلثة اقسام لان القول اما يخص به دم او يخص  
بالامة او بهما بغيرها الى اربعة اقسام يحصل ثلثة عشر وباعتبار العلم ينقسم الى اثنى القول والفعل على الاخره ثلثة لانه اما ان يعلم بدم الفعل  
او يعلم بدم القول او يعلم بغيرها الى اثنى عشر يحصل ثلثون تسعة مائة بوجوب دليل على تكرير الفعل ودليل على وجوب ناسخ  
وقد علمت انه باعتبار العموم والخصوص ايضا ثلثة لان وجوب التكرير اما يخص به دم او يخص بالامة او بهما بغيرها الى اثنى عشر  
لا يمكن تاسيسها على سبعة وعشرين نفسا اربعة ثمانية عشر مائة بوجوب دليل على وجوب ناسخ مجموع الالف مائة ثمان وسبعون  
والنصف ترك الالف مائة باعتبار التكرير لانه يعلم حكمها كذا ذكر من الالف مائة ونسبها لخصم التكرير به دم في القسم الثالث  
ونال فان دل دليل على تكرير في حقه ولاننا بيننا فافهم على شروح مائة النسخ احدى ان يكون مختصا به لم يترضى  
في اقسام من القسم ومما لا يبول دليل على تكرير ولا على ناسخ اذا كان القول مختصا باحد ما لعموم التفريق في الاول كما تفرضى  
له في اقسام القسم الثاني والرابع لانه اما استس مائة لانه يذكر في نظر من القسم الرابع لم يذكر في القسم اقسام جملة احوال  
من القسم آلامه يعلم من احكام نظاير مائة القسم الرابع لان القسم الثالث الاول بن ذكر الرابع في عدم الدليل الاول على التكرار  
فيكون اقسام اصنافا مستقلة في الاحكام خذ من الثاني والثالث



[illegible]

هذه اذ كان بعض افراد الجماع من هذا القبيل ان ما يبلغ المجموع فيه عدد انواته ما يتوزع بها اوردوا الحق على ما شك  
به ان في حقيقة الجماع كما سيجي انه لا يجوز اثبات الجماع بالادلة الظاهر غير انطق لان حقيقة الطوائف اثبتت بالجماع  
فلما ثبت حقيقة الجماع بالطوائف بالعدد والافاضة يتوزع العدد لان الجماع الذي ثبتت حقيقة الطوائف انما هو بعض  
انواع الجماع وهو لا يبلغ المجموع فيه عدد انواته وحقيقة الطوائف انما ثبتت بمثل هذا الجماع وهو نوع اخر مما يبلغ  
المجموع فيه عدد انواته والنوع المتوقف حقيقة على الطوائف غير النوع المتوقف عليه حقيقة الطوائف واخر من  
عليه بوجوده كذا في مذكرة الخراج مع احكامها والاخر اخص النول اوردوا الحق فدرخت جوابه في الشرح  
اوردوا الاخذ اوردوا ان الناس بهذه الافاضة فقط فلو اخص من الباطنة فلا كلام ولذا السكتا طوف الحق لم يرد  
عليها القياس يعني اذ قلنا لا يجوز اثبات حقيقة الجماع بالطوائف لان حقيقة جمعت بالجماع فلو ثبتت حقيقة بالعدد  
لم يرد اليكس علينا نعم لان القياس وان اثبت حقيقة بالطوائف لم يثبت حقيقة بالكلين ولو قلنا في الاخر اخص بالعدد  
اثبات حقيقة الجماع بالطوائف لانه اصل كل فلما ثبت بدليل قضي انتقضي بالكلين لانه ايضا اصل كل مع انه ثبتت بدليل  
وهو قضي والسكتة الحق انما السكتة الاسمي وعدم اية الحق الشاربا بانها غير مضمين عند اياها بل يرد  
في حق الخبر ان كل واحد من افراد العدد يتوزع اقسام على رضى واعطاء حاكم لا يتضمن الشياء عنه والسكتة لا يرد في  
بل هي بمراسم عن المجموع من حيث هو مجموع وامامه فاما من ان العدد والجماع واثبات حقيقة بالطوائف لا يستلزم الدور  
وسهل تقديم الجماع على الناطع بغيره بالانما عطف على قوله فلا يصح ان اذ كان قبول الامة لا لا يخرج من الاطلاق والاثبات  
حقيقة الجماع لا لا يبرهن لا يصح تقديم على الناطع وهو التوازن في الكتاب في السنة والايام كون الفرج اقول من اعلمه وشهدا على الا  
يقدم عليه اعلمه وذا يرد في حرف النوع وهو على تنبيه على ظهور هذا الحكم بعد العلم بوجوب العمل بالطوائف وما ذكره  
القبول لان الجماع لا يرد في سنة عند ظهوره على العمل بانهم يصح كونها سنة له لا ينافي كون غير ايضا ببيان ان قبل يزم  
بيان المين وسوج اجيب بان كل واحد يكون تبيان على سبيل البديل فلا يزم تبيان المين بكونه متناكلا وهذا السكتة  
ان التوازي العاشر من الكل واحد هو فيهم جواز الخطا على كل واحد لا الكل فيهم جواز الخطا على الكل وعدم التعزم انتهى  
الجواز ان انتهى من الشئ لا يستلزم انتهى من السكتة بناء على ان نسبة القوة مع الطرف لا يجب ان يكون في السوية على ما هو  
موجب القول يدل على ذلك ان لا يشرى بالخارج من سنة الاسلام ولا موفان في سبوه هو موقوف على تاملها  
ويقال بغير الاصول لبيان قوله وشكل العاشر اعتبارا بناء على ان غير المجتهد النول بغيره ليس في خارج عن الاصول والرد في  
عند ثنائ المجتهد بن عدم على القول في الفقه ان يجب على المتكلم تعليل مجتهد فاذا الحق المجتهدون على حكمهم ولم يقدروا القول في  
من المجتهد بن علم معصية به في لغة فخصا دل امر انه مجتهد علم معصية في لغة المجتهد بن اذ ان ابدوا جاحم وقاطع  
كما لا يبعد في لغة لا يبعد في لغة المتكلم الموجود في زمانهم وابتاعوا الودع قال الخواري في الاستباهة في سنة الابهة  
ووقع الخواري في معصية ووقع السكتة في الشئ وبين طلبة والحق المناسب مملنا هو الاخر لان اباحة ما يقع على امره  
نواحي واما كثر وقد يقال فاس الخلف المبتدع العاشر على الكا في العتيق في عدم اعتبار قوله كاس عدم الودعة  
فمع الحق اذ لا يكون السكتة في الاصل مع عدم الودعة وثانسا بالقول بالقول بما هو واجب وموانا سلمنا صحة اليكس كقوله لا يبعد  
مطلوبكم لان قول غير العدل بغيره مع ان في عليه كما قرأنا بالمال والجماعات اجاب بان الشرح من المخرج اننا في قول  
العاشر لو اعتبر في الجماع كان اعتبارا له فيما له لانه يحصل

له شرف بقا ونولا فيما عليه فيفيد العكس المطر بالاولى السميبة انما هي بالسمية لانه اسم ان الفعلية بها نزل  
على ان الاجماع هي في الحلة لا في حجة كل اجماع ان ذلك صار في السوية قبل تحقق اجماعهم ان قبل تحقق اجماعهم على كل  
المتخلف فيها وهذا معنى الدليل المذكور لعدم اعتبار اجماع التابعين بل تغيير لان ما ذكرتم في البيان للملازمة من ان انعقاد اجماع  
النسبة قبل اجماع التابعين بل تغيير لان ما ذكرتم في البيان للملازمة من ان انعقاد اجماع النسبة قبل اجماع التابعين بل تغيير لان ما ذكرتم في  
من قبل اجماع النسبة في المسائل المتخلف فيها فظهر ان قوله قبل اجماعهم واقع في محله، ولولم يذكر وقال من لا يلزم من تحقق  
اجماعهم على جواز الاجماع في غير ما يمكن ان يراه من غير ان صورة الدليل في محل النقض لكن الظاهر ان يكون حجة الاجماع  
التي لا يرد على صحة اجماع اصل الحديث المتعارف عند اهل العلم كونها حجة غير الاجماع المعرف لان ثوبه لا ينافيها والاصل ان  
لا يترجح كثره المجتهدين كان النسب ان يقول والعلم لا يترجح كثره العلماء لان كون مويدان متاخرين على الاصل لحدود النوع  
فكان الاصل في العكس المذكور موالاتي والنوع موالاتي لا العمل كثره اختار الاجماع وموافقة ما في المتن وجعل النوع في العكس  
العلم لا عمل اصل الحديث على ان الواقع في المتن موالاتي تنبها على ان مراد من قوله بتبشيره عليهم السلام اجماعهم في جميع ما حصل  
من اجماعهم لان الاجماع موالاتي لا الاجماع موالاتي الا اجماع موالاتي لا الاجماع موالاتي الا اجماع موالاتي لا الاجماع موالاتي  
الاختلافات واللازم كون حجة عندنا التي لهم ان لا يكون العلم لا يترجح كثره العلماء لان كون مويدان متاخرين على الاصل لحدود النوع  
عندنا التي لهم ان لا يكون العلم لا يترجح كثره العلماء لان كون مويدان متاخرين على الاصل لحدود النوع  
يقول على ان الاخر من واجب عندنا التي لهم ان لا يكون العلم لا يترجح كثره العلماء لان كون مويدان متاخرين على الاصل لحدود النوع  
في الدليل انهم فالحقون جميع المجتهدين ولم يخالف احد منهم مضمون السبق في جعل لقوله حجة عندنا التي لهم ان لا يكون العلم لا يترجح كثره العلماء  
حجة لا يخطون وان خالف الى خلاف كون قوله حجة صريح السبق لعدم صدور دليل موالاتي اجماع الامة عليه وهذا هو معنى ما في  
النسخ الفردية عليه آخر او ما عليه ما في اكثر النسخ وسواء لم يخالف والضمير لعدم كون قوله حجة ولا خالف في بعبارة، وما قيل في وجهه  
من ان الحق لو لم يكن لقوله صريح مضمون السبق ولزم في خلاف صريحه فابعد ورجل من خلافه فكل ان رجح العلامة  
هذا لفظ يستعمل في حجة الاجماع وان يكون حجة واجماعا ولا يخل ان يكون اجماعا لا حجة اذا لم يكن فالحق  
الاجماع وم اقرب لانه مذهب بعض النسخة واكثر اصحاب ائمة حجة واحسن حجة والجميع مذهب ائمة حجة  
توافق المجتهدين بعض بعض الحق بعض بعضا في الاجماع تلاحقت الاخبار ان تتباين الجواب  
وجود مع دمول المجتهدين في التباين بالشرط الا انما في بعض النسخ ان شرطية منفصلة مركبة من معلوم حجة وقال  
منفصلة فردية واستثنى فيه لبعض النسخ لان ثبوته يرد على ابطال النص بالا جندا ودراسة الاجماع فيكون نظرا ولا يخل  
الحكم بالا جندا او ثبات غير على ان لو لم يشرط الا انما في بعض النسخ ان شرطية منفصلة مركبة من معلوم حجة وقال  
وذكر لان الاطلاق على الجرح ان لم يكن مادنا فلا النسخة في النسخة لعدم العمل بالخبر ولا في ابطال النص بانها هي مع ذكر  
التقدير الاول وان لم يكن حجة فان امكن فكذا والدليل ان ذكرتم لا يخله وهو لزوم ابطال النص بالا جندا لان  
اللازم في ابطال النص بانها هي مع الجرح لا بالا جندا فيما سندا لان عدم الاستدلال في الخطا لان الحكم بالنسخة  
ان كل مجتهدين وان لم يكن خطأ، جعل الشرح اجماعهم ولما عليه كنهه بالنسخة ان كل واحد منهم خطأ، كونه خطأ مع ضرورة  
اجماعهم واما من جهة الشرح واللام يكن خطا له ولعل الشرح في حجة السند اربل انما ان المنقلب على الحكم في الشرعيات ام لا



[illegible]

[illegible]

ملك كونه بانها نواتر واحاد بسوءا فاجرة نرى مخصوص من القول الى الخبر منها قول من قال الصدق والكذب كسبي واخر  
 ينضم الى العقل والحق النفس كانه الكلام والقول ينضم الى اليقين فان ادبرنا خبر العقل فالحقول التي توجبها القول العقل  
 وان ادبرنا بالنفس فجملة القول النفس كونه الكلام النفس في مواضع الغايم نفس الشكك بغير اعتبارات مختلفة وهو ما يجب ان  
 القائلين بان الحدود حادثة على ما عرفت والصيغة هي الالهيية الحاصلة للانفاد باعتبارها الانفاد للمعاني المخصوصة وهي قد يكون  
 مدونة للانفاد الفردية وقد يكون مخرجة للانفاد المركبة لان المركبات موضوعات للمعاني وموضوعات بالنوع وقد تقدم تصور  
 لان وجود كل منهما يكون لاخر فلا يكون شئ منهما مستلزما لآخر فلا يكون حصول مستلزما لتصوره وانما نوضح بيان وجود تصور  
 الحصول مع الالهيية يتم بحديث وجود الحصول بدون التصور لان عدم لزوم شئ لآخر اذا كان كل منهما يوجد بدون الآخر  
 انهما اذا لم يوجد احدهما فقط بدون الآخر فغير تصور النسبة التي هي ما هي الخبر اللام في النسبة ان الالهية الوجودية وانما  
 ما هي الخبر لان المراد ان النسبة مع التفسير لان الاضافة والنسبة قد يطلقان على نحو النسبة وقد يطلقان على ما هو موضوع  
 جسي صفات غير حقيقي كونه الحصول ضروري الى العلم بالحصول فهذا محلي صحيح يعني ان ما ذكرناه في جواب السؤال  
 الاول وان الضرر في مواليد الحصول لا العلم بالحقبة ولا يستلزم احدهما لآخر محلي صحيح لقوله وعدمه مثله وان كان ظاهر  
 كلامه يوم ان محله ما ذكرناه في النهاية على ما قاله الشيخ رحمه الله تعالى وما قوله فقد عدم مثله فلفظ منه سهدا وسيد انه قال في بحث  
 العلم بالنسبة القول على كونه العلم ضروريا بان يكون غير ضروري ما فرق بينه وبين غيره فمردف وردوا في غير ذلك في الفرق  
 بين امرين ضروري تصورهما ضروري ثم قال في بحث الخبر في النهاية في الشبهة بينه وبين غيره ضرورة وقد تقدم وهذا لا يقتضيه  
 نقل هذا ونقل ان مثله ان لم يذكر في هذا المختصر من حيث العلم واذا كان المحل الذي ذكرناه محييا دون ما ذكرناه في كلامه  
 على ما ذكرناه في قوله في الحواشي ولا يقتضي كونه من غير محلي هو انما يمكن ان محلي صحيح فقال القاضي والمفسر ان اراد بالقائه  
 انما يمكن باننا في علم ما هو حادثة لا صاحب عليه في ارادته هذا الخلق القاضي قال الامام ومضى في كلامه في القاضي وذكر الصدق  
 والكذب في التوضيح بلفظ او امثل من الاتقان في بيان الخبر ما يدخله الصدق والكذب او لم يها امكن ان يقال في خبر واحد اذا ارد  
 ونوع فقال بلفظ الصدق والكذب فقد مر في ذلك والاول يقتضيه صفة الكون في العلم والاعطاء واحدا عن الامام وانواعها الى  
 الامام وارادها علمه الحاشي سر واما عبارة المفسر والقاضي في خبرهم كما صرح به في الاحكام وعلما انهم يذكرون الامام  
 في هذا الموضوع في الاحكام لا الخبر في خبرهم بالحدودين ولم يذكروا الامام في خبرهم في الاحكام فينبغي ان بعض القاضي من هذا الاحكام ان المراد  
 بالقائه هو خبرهم على حد على خلاف ما هو عليه وبابا في العلم في خبرهم الصدق والكذب مع الحقيقة كما تقبلية والبعدية  
 في يطلق ما عينا الزمان والمكان والوقت والسرف على ما عرفت في موضع المواد الحقيقة من تاليف زمانه في زمان الواحد والجمع المطلق  
 على كانه في المكان التفرقة المذكور في قول صرح في ان الخبر محلي للصدق والكذب كليهما والعرف يجب ان يكون جاسما لا فردا له وود  
 لزوم ان يكون خبرهم محلا لهما وهو لان من الخبر ما لا يدخله الكذب بل يدخله الصدق والاشارة منه ما لا يدخله الصدق صلا في الواحد  
 ضعف الاشارة ان جاز في بعض الاحكام ان يكون محلا لهما باعتبار ما ينسب فلهذا انه لا بد من قوله فيهم ان لا يوجد خبرهم فلا اشاع  
 في ذلك قال في الكليات في قوله لا يجب فيه باننا على التبع وبالرفع والفرق بين الاشارة الى الامام بوجوب عدمه دون الثانية والبعث  
 ورد كلامه انهم قد اجاب عن الاشارة المذكورة انهم ليس المراد به هو كمال الخبر في قوله فلهذا فيهم بالفضل على الاحكام فيكون الخبر محلا  
 لاجتماعه مع الصدق تارة ومع الكذب اخرى اذا قطع النظر عن خصوصية المحل وهذا لا بد من ورود اجابا راسخا في كلامه في قطع النظر عن خصوصية

فوليه

اسان



الحل والقائل ايضا وسواء ان حكم ما جاء من حكم ما اعتبر مطابقا للخارج وانه يكون التوفيق جامعا ومالكه الجوانب  
غير منسب لان التوفيق كما هو موصوف من حيث هو غير منصف لشخصات اخرى او ما يجب ان يكون غير ما لا يكون  
لشخصات اخرى والا حتى لا يتغير المذکور بوجوب ان يكون التوفيق عامية الخبر بشرط لا يشق الجواب الحق في هذا المقام فان  
القاضي والصادر والعق عليه ما اورد واجاب القائل بان المراد دخوله لغة نقل هذا الجواب في المقام الثاني من القاضي  
مبكر بار واطعام الحق بول عطائه انما هي بوجوبها كماله وانما توف وان عدم اختيارها كماله بالجواب لا يقتضي عدم كونها  
العلم الا ان يقصد التامم الى الزام القاضي والمعلم فان قيل لا يلزم ان يترجم الصدق بالخبر مطابق الدوران الطويل  
المعروف بالتوفيق المذكور في الصادق والناظر في توفيق المصدر فلا يتوقف معرفته على معرفة الخبر بل انما يلزم الصدق بالصدق  
في توفيقه عندهم في الصادق وكذا في صدق الشرح ودخوله لغة بان اذا قيل فيه صدق او كذب لم يخطأ لغة وقال ابو الحسين  
تفلا في القاضي مرادنا ما دخل الصدق والكذب مع ما اذا قيل في الكلام به صدق او كذب لم يخطأ في اللغة وكون الحكم صادقا  
او كاذبا بما شاركوا كلامه كذا في كلامهم الدور فيترجم الصدق بالخبر مطابق ليعلم لو قالوا الصدق والكذب ضروريان او لا  
نسبة متعلقة وخلافه لم يلزم الدور فان قيل قد جعل بينهما متعلقا بالنسبة التي يتضمنها الخبر النسبة الخارجية وفيما بين ذلك  
العلم بطرفين فلما لم يبين بينهما توافيق اذا النسبة التي يتضمنها الخبر متعلقة بالنسبة الخارجية والاطرفين ليعلم من العلم والظن  
والاعتقاد ويعتبر في الاخص ما لا يعتبر في الاسم فالصادق ما يكون نسبة مطابقا لخرجه الخارج والعلم ما يكون كذلك مع عدم  
احتمال الظرفين في كل النسبة عندهم المذكور في نفس الامر وما في ذلك ان من ورود الدور على التوفيق الاول والاطرف  
جعلوا الصدق الاخر في توفيق الخبر معنى المصدر وموافقا لخرجه الخارج ارجعوا معنى الصادق وهو توفيق الطابق  
او جعلوا الاول معنى المصدر والآخر معنى الصادق لم يلزم الدور فلم يفرق الى الجواب والى الجواب ان المراد ما حصل  
علا الجواب ان الخبر على قسمين آخ خاصه التصديقي وتامنها خاصه التكويني الخاصة الثالثة للتفصيل هو الدوران  
بينهما معروف ما بينه الخبر قول الحق كلامه في نفسه نسبة وفي بعض النسخ اضافته بول نسبة فلان التوفيق  
فيما لم يوصف من الصفات اليه لا يقال له المقدم الا ان هو الكلام بان كلامه مصدق في نفسه ام في الامور فيها  
او اثباتا وانما قال بنفس القول الحق انما قال ابو الحسين بنفسه يخرج قائم فانه ينفذ نسبة امر وموافق  
امر وموافق اثباتا لان صفات ذات ثبت له القوام لكن لا ينفذ بنفسه بل مع موضوعه وهو ما يلزم عليه قائم  
مثل زيد قائم وتامنها في نفسه وموضوعها باعتبارها في المذكورات من قائم وموافق وعام ومزا  
الكلام ليس عرضي عنده ولذا ذكر نسبة الحق بقوله قال على ما هو دأبه في الشرح وذكر ان اراو بالنسبة الخاصة  
النسبة التي هي بين الذات والمشتق منه على ما يشعر به كلامه فليس معنى لان مراد امر الحق بانقادة النسبة اليه  
منه وقوع النسبة كاسبقي والادور عليه جميع التركيبات التقييدية وليس اقاوتم قائم بالنسبة التي يتضمنها هذا  
الوجه فهو كقول الحق انما فلا حاجة الى الاحتراز منه بقوله بنفسه وانما دأبه النسبة التي يبرق قائم والغير المستقرة  
او بينه وبين موضوعه اذا قيل مثلا زيد قائم فبقائه في كلامه لانه اعترف اولالا لا يخرج هذا القول ما لا يكون اقاو  
لنفسه الا انما عينه بنفسه الى بالوضع وبالذات ثم اعترف من بعد هذا انه يدور عليه خوفه باعتبار اقاوتم للنسبة اللاحقة وهي  
نسبة الطلب الى التكميل ابا طالب فيما سلك من ان اقاوتم ليس بالوضع وبالذات بل بالفضل وبالعرض فانه عرف الكلام

ما يكمل تنظيم من الحروف الخمسة قال ابو الحسن في المحقق الكلام هو ما انتظم من الحروف السبعة والكسرة والراء والهمزة  
 ما حذفت الواو والهمزة فتزبد عن الكلام النفس فانه من قبل العلم عنه وعن حروف واو وعن الصوت الجوهري  
 ومن حروف الكسرة وبها تحمزة عن اصوات كثيرة من الهمزة لانها ليست حروف متحركة وهذا التبريد هو الذي  
 روي في منهاج المفتاح وعليه اصطلاح النحاة حيث قالوا بطل الصدوق بكلام البشر هو غير فصلا هذا ان حروف حدود  
 او سمع ثم قال ومن شريطة كونه كلاما ما وقع المواضعة عليه بانهم ان لا يكون الحروف المتحركة كلاما فان لم يقع  
 عليها اصطلاح من ان على اللغة في قسم الكلام الى الممحل والمستعمل ولا يبعد ان يقال ان الكلام الذي لا يملك  
 على سبيل الجاز انما يقع اذا سمعنا بطل بشره في كلامه مع الهمزة والالف مع الالف لا يوصف بانه كلام ما لم يعلم  
 ان ما يلفظ به موضوع عينه فالحق ان يقال الكلام ما انتظم من الحروف السبعة التي هي المتواضعة على السبيل في الحروف المتحركة  
 والهمزة والراء والهمزة وان ما في النفس لا يسمى كلاما ما رواه على الاثر مرة ولا ما هو مكتوب وداعية الخاتبة للولادة الحروف  
 على السمع ندم بكونه في الشرح فهو نزل بالمعنى ثم ذكر عطف على ما قال ان قال النحاة قال ابو الحسن بنون يخرج  
 نحو قائم وبرد عليه الاثر اخذت ثم ذكرنا في ورود الاثر اخذت على قوله بورد الاثر اخذت على قوله قائم ان الادب  
 في قوله بورد او فمعرفة ما فيه بين ما خرج ما خرج من الكلام النفس اعلم ان الالف في موضوعه بانها الامور التي هي  
 لا الخارجية في قول الكلام الصورة العقلية المحصورة في حدودها ونسبة احوالها في الاخر لا في الاول في طلب وهي مراد  
 كلام النفس في الكلام في النفس وان اعتبر فيه مطابقة مع النسبة في نسبة اخرى خارجة من مرادها لو كانت قابلة بنفس  
 الحكم فهو عطف واللفظ اولي غير عطف او خرجت بها في الخطاب فلو اخرجت في غير ذلك في كلام بطل بالنفس على حكم  
 الجوهري في نسبة منسوبة الى نسبة خارجية عن مرادها في قولها الكلام الحكموم فيه نسبة خارجية نحو جاز و زيد  
 وال على حكم الحكم في نسبة منسوبة الى نسبة خارجية عن مرادها في قولها الكلام الحكموم فيه نسبة خارجية نحو جاز و زيد  
 ان في نفس الحكم داخل في صفة والاعراض خارجة ولذلك في بعض احوال ان مرجع صفة ان مطابقة المقادير  
 الجوهري في الواقع وهذا الاصل في الغرض الى الصواب عند بعض المحققين وبعضهم ان مرجع ان مطابقة للاشتداد وبعضهم  
 ان مرجع ان مطابقة للواقع كالحسين وسجينة النحاة بالنسبة الى غير الجوهري في نسبة النحاة في التفسير والالف والكلام  
 نحو في نسبة الى الجوهري والالف لان كان له خارجي اجزى مطابقة في الجوهري والالف لان وقال ابن سينا في الشفاء الكلام براد الكلام  
 ما في نفس الحكم فاما ان يورد مع ذكر امر عن ان في طلب ام وعلى ان كان ذلك الامر كلاما في نفس ان في طلب فانه يورد كلاما في نفس  
 الحكم والكلام ان في طلب له في نفسه فهو الاستقام فان كان فعلا اخر غير الكلام فهو مع الاستعلام امر ونحو في موضوع سؤال  
 او دواعي في التماس وان الجوهري ومنه ما قد عرف من النفس مية الحروف في الكلام من احتمال الصدق والكذب والالف  
 التي والامر في او غير فانها في الحرف في اصل الوضع لكنها الحروف منه ويسمي هذا القسم باسم ظاهري في نسبة التفسير والالف والكلام  
 كما في انواع الروايع وفيه ما من الانواع التي لم يوضع لها اسما مخصوصا وان كان هذا ان يقولوا في نسبة التفسير والالف والكلام  
 وقال السكاكي الكلام في نسبة الطلب والجوهري ان احتمال الصدق والكذب في الجوهري والالف الطلب ونحو في انواع الطلب في  
 قسمه وان في ان في التماس كان محله جرمه وخل عليه ما اخرجنا من احتمال الصدق والكذب والالف على ان النفس في موضوعها او في موضوعها  
 والالف الحرف في نسبة الى طلب في نسبة الى التماس فانها في موضوعها وعرف في طلب الالف لان في نسبة الصدق والكذب في موضوعها او في موضوعها

فانما لم يوضع للطلب

وايضاً فلا يجوز فيه حادثة الاجزاء

فيه تنبيه على ان تعريف الخبر بالاطلاق نسبه خارجيه كذا اذكر ابو الحسن عند حقيق له وتوحيده باعتبار الصدق والكذب  
او التصديق والكذب حسب حورس في تعريف بالخاصه من غير وجه ومبني عليه ان التعريف انما يكون بالاولاه على  
وحيدها في الزمان الماضيه ومنه ما عمنه الماضي بلانتهى ولانه لو كان مستقبلا لم ينعرض حاله لولاه ما يطل به كونه  
ماضي على بطلانه وعوقبه لو كان ماضيا لم يقبل التعليل الخ واعلم ان الذي قال بانه اخبار القاطن العقود والصدق  
براد كانه عارضه النفس وقصوره واراد كما لان الافعال الاختيارية مسجونه بالاراده وان كان الرضا امر اخر  
وسايط الاحكام يجب ان يكون صفة قاطنه منضبطه ناطقها ان ينع بانفاذ الذي عليها ولا تارة كما ناطقها بالمكان  
المنضبطه المشتملة على الحكم الغير المنضبطه كما سطر للمثبته في قال ان الاخبار اراد ان الاخبار على النفس في الزمان  
مشتملة رصيفه وموجب ذكر الامر النفس لا الصنيع الاولاه عليه في لا يتم الوجوب المذكوره لا بطلان لعدم تواردها في الاوقات  
على محل واحد وموافقا لم يقصد فلما يكون خبر الان الخبر كلام حكم فيه بنسبه قصدها بصفة الخارج كما سطر فالاصدق منه الحكم  
خبر اوله في قال ان الخبر ككلام النفس خبر فزانه واما العبارة فليست خبر الزمان بل يصير خبرا وفيه وجوب آخر سطر  
في علم العلم في ما سطر كونه الخبر اي ان يقصد من الجملة الاسمية وهي انك لو قول اسم يبين ان لها ديم كاهادة من خبر  
وواحات عليهم ب انهم في ذلك ولم يكن كذلك ومنها ما كلفت في حواسي الختاج في ان تكون لهم ليس في قوله انك لو قول اسم  
بل مطلق فكانه قبل انهم وان صدقوا في هذا الشئ او في خبرهم في رسة الكاذب خبر فان الكاذب خبر بعد  
ومنها ما ذكر خبره وسطر في خروج الختاج والذين قسم الزمان الى اربع لان الاجتماع في ذلك دليل على ان  
مرجع الصدق والكذب مطابقة الحكم للواقع فقط وعدم مطابقتها له ويبطل بهذا موجب الغرض في ويغفل  
ما ذكره في اثبات مدعيهم من الاولاه الكلية وهو الحسنة العقلية لان الزمان في ان المراد بطلان الصدق والكذب  
ما ذكره في ذلك ادنى تنبيه لعدم محضها ووقتها فلا حد الاطراف فلا يفرغ كمن في معرفة الصدق والكذب  
نفع كثير للاصول لتوقف صحة التمسك بالاخبار ومجيب على معرفة صدقها على حصة حدود كبر في الاصول الاصلية  
فيها واعلم بكذب كل مسلم لفظ الحق اذ كل مسلم ما يدل من الكفر الكذب فيها على ان الكذب في دعوى  
السلام كل كافر فلا واسطة بين المسلم والكافر وقيل بفسه بخروج واختلف في ان اخذ الخبر المتواتر العلم في  
ان يتوقف على التواتر ام لا ففسه بفسهم كما مر ان الخبر المتواتر العلم بصدقه ضروري بفسه الى بعض الخبر لا بغيره في  
موافقة العلم الفردي بصدقه نحو الواحد نصف الاثنين او النطق مثل خبره او خبره لوله وخبره على الباطن طمانه  
حار ذلك يمنع ان خبره على التواتر ما فلا يوجد حكمه ولا يترن خبره من التواتر فلا يعد العلم وجوب بعضه وموافقا  
والله في النظام من المعزلة والاولاهم يجوز ذلك في ثبات الاخبار المتواترة في اعادة العلم لكنها اشد  
تفاوتا بتفاوت في الخبر ان الحكم اذ قد تجزأه بواحدة ويعد خبرهم السامع العلم بالابتن العلم بالمرحمة  
اخر في سطر في العلم في العود وما ذكره في الوجود في ابن في الاخير يدل على صدقهم دون الاخيرين كما لا يخفى  
ان لا داعي لعم الكذب في ذلك الخبر اذ لم صار عنهم او كونهم منخطفين من الكذب في طريق منه في الجملة وتارة  
تفاوت في الخبر في الواقع التي اخرجها ان اذ يبعد خبر جماعة في حقيقة علم اسع بالابتن خبرهم علمه في واقعة  
اختصاص الواقعة الا ان يكون لهم ملتبس في بها خبرين كما اذا اذ الخبر في قليل الملك باحواله الباطنة التي لم تحصل



كل ما دون الثانية كما اذا جزم علم ما شاككم في العلم به من غيره ومادة متفاوتة في القيمة بلفظ اسم المفعول الى العلم  
اذ قد يفيد خبر جمعة في شئ علم ساج ولا يفيد علم مع اخره بلفظه الساج بقدرية دون م متلى هذا لا يكون  
مادة اتحاد بنفسه نفي الوالطة مطلقا بل نفي الوالطة التي هي غير القريبة الواجبة الى احوال الخبر والخبر عنه والخبر  
وكذا ما قبله في قسم الخبر الذي يعلم صدقة ضرورية الى ما صدق ضروري بنفسه او بغيره وتلك الوالطة اما خبرية واجبة  
الى احوال فيو القلة المذكورة كما اذا جزم جماعة موت موفيق مع سماع الفراع من واره وحضور الخيانة بوار  
فان جزم بفيد العلم بواسطة هذه القدرية وهي غير راجع الى احوال لم يور ان يكون سبب الفراع في واره وحضور  
الخيانة بوار موت من مات في واره فحاشا واره ما ذكره ابن الحنفين بقوله وتبدل بنفسه بخبر ما علم  
صدقه فيه بالتقريب النواية على ما لا يتفكر عنه وغيره وقال ابو الحسين في المعتمد ولعل ابا الحسن يعني  
النظام عنى بالتقريب من الاخبار المتواترة ما لا يتفكر عنها للاخبار المتواترة كما لقوا في الواجبة الى  
الاحوال النظم المذكورة ومن هذا يظهر ان عطف الخبر والخبر عنه في قولين احوال في الخبر والخبر عنه عطف  
للفصل على الجمل كما يعطف البول على الجمل منه ولذلك لم يترض الا الى احوال الخبر والخبر عنه والخبر  
بيان عدد المتواترة المذكورة اختلاف الخبر بالتقريب التي يتفق في التوفيق فيزياد في الحاجة اليها في كل حاوة  
وكذا ما انفصل في بعض قبيل قال وهذا صحيح بشرط ان الخبرين والواقعة والخبر من كل وجه كما عطف  
من تفاوت انا في العلم بتفاوتها ومثل القول الى انه قسم من العلمين نظريا لانا مضطرون اليه  
والنظرى ما يكون مقدورا للمخلوق وليس ضروريا لانه يحتاج الى توسط مقدمتين وموان المتواترة خبر  
جماعة يجمع تواترهم وكل خبر كذا كل فهو صادق وحاصله كما صرح به في المستقصى انه ان اردوا بالقرين في  
الاولى لقوم قسم ثم وان اردوا ما عواهم من الاول وهو ما يكون النفس مضطرا اليه لاجل الانفكاك عنه بهلا  
فقد ضروري ولو ادعى ذلك مدعى لم يقدح فيهما وما يبرء ان لم يكن وعدى خلافه انكارا كما ينقضه صريح  
العقل وهذا ينفرد ما قيل بطلان التام في قوله لو كان نظريا في اختلاف عطفه كذا فيكون كونه نظريا  
لا يفرق فيها لفظ كونه من العدم كمنسفة اعظمه فان انكارا مثل هذا في النظرى لا يقدح في ما يبرء منع  
اجتماع السبق العلم به كراى لا يحتاج الى توسط مقدمتين اصلا بل موافق والمكان ترتيب مقدمتين فيه  
لا يوجب الاحتياج اليه وان لم الاحتياج اليه كمنسفة اعظمه فان انكارا مثل هذا في النظرى لا يقدح في ما يبرء منع  
بل هو من قضايا قياسها معا ولا يحصل بقوله شهد الزنا فمخرج الى التركة معا معا على ما ذهب اليه  
القاضي من ان كل خبر اذ اذ يلقى موافقة لشخص فلفظ بفيد العلم بغير تلك الواقعة بشخص اخر كما سيجي والخبر  
جواز الخبر فنادية العلم باختلاف الخبر والواقعة والخبر وكلف الواقعة علنا لان الخلق والتعاضد بين الناس  
مطلة النواطة في الشهادة فلو ذكر لا حصل العلم بقول الاربعة فيها والرواية ليست كذلك فيجوز ان حصل العلم بقوله  
فلا يبرء كذا في قوله والى هذا ان ريقه وقد يفرق الخ وهو عطف على قوله ويورد عليه موافقة الجاهل لويل القاضي  
وبناءه لوجه ما ذكره بيان ان خبر الاربعة لا يفيد العلم جزائريه كالعقوبة لا يفيد خبر الحسن ايضا العلم جزائريه  
الاول المذكور اذ لو انا جزم العلم لانه وشهدا وتم في الزنا ايضا العلم ولو انا وشهدا وتم العلم لم ينجح الى ان تكون كمنسفة اعظمه

الى تركهم وقد دحض في الحجة وموافقتهم انما يريد عليه لو كان قائما بل ان قول الحجة في الشهادة يحتاج الى التزكية  
 كما ان قول الاربعة يحتاج الى التزكية مطلقا اما لو قالوا قول الاربعة في الشهادة لكان يحتاج الى التزكية مطلقا وقول الحجة  
 فيها فلا يحتاج الى التزكية لانادته العلم وقد يحتاج اليها العلم لانادته العلم فلذلك ردوت في الحجة فلا يلزم التزكية وانما يحتاج  
 الى التزكية فانما يحتاج اليها العلم سواء لادبعة الذين هم اهل الشهادة الزائدة وانما يحتاج الى التزكية الى تعديل حج ان يقول  
 عدد الجمعية لم يعرض في الدليل هذا القول لان دليله دليل القول السبي عليه وهو يعين فهم العلم بالاسم وهو قوله  
 يا ايها النبي حسبك ومن اتبعك من المؤمنين واعلم ان الواقعة الواحدة في الكلام التي يدل على المتواتر التي هو القول المشترك  
 الذي يدل عليه كل مني الاحاد بالضمين او بالانضمام وح لا يصح انما لان لكل واحد من الاخبار وقائع عام من ان يبطل زوا  
 والما وعنا وثو بالادليل على وجوده لان الجود من الاطلاق ملكة نفسانية يتصف صدور الفعل في موضوع السهولة لا في  
 او الاثر الصادر منها ومن التي لا يتضمن شي من اخبار وقائع احاد بل انما يتضمن كل واحد من الاعطاء وكذا الاستدلال  
 بشي من وقائع على شجاعة لانها البعاض الاطلاق ليس الاقدام على الامور الشاقة والصبر في شجاعة حتى يكون ملكة على  
 واحد من اخبار وقائع انما يتضمن محاربة لا شجاعة فيه على ما هو الحق في العام ومما هو بالقدرة المشتركة التي هو  
 متواتر ما يلزم مجموع اخبار الاحاد مما حيث هو مجموع واذا اختلفت الاخبار في الاعطاء والمحاربة يحصل من الجمع العلم بكون  
 المعنى جوادا او الجادب شيئا كما يكون واحد من الاخبار صادقا قطعا بل بالعادة وبشئل جميع ما هو متواتر التي هو  
 عاديا فان قيل الملازمة ممنوعة لجواز التماثل في العادات قلنا انما يجوز حقوق العادة بمعنى ان يكون دليل العلم  
 في غير ذلك انما يكون ايضا فترقان قد عرفت ان في المذهب المختار من مفسري ادعاء انهم التزكية فيقولون انما  
 انه بلا ضرورة لا ينفرد العلم في القول له اما ان يكون مخالفا لغيره في المقام الاول فيقولون انهم التزكية لا ينفرد العلم وهو قول اكثر  
 واما ان يكون مخالفا لغيره في المقام الاول فيقولون انهم التزكية لا ينفرد العلم وهو قول اكثر مني واما ان يكون مخالفا لغيره في المقام الثاني  
 فيقولون انه مع التزكية بلا ضرورة لا ينفرد العلم اما مطرد او موقوف للاحاد او غير مطرد وهو قول قوم والحق انهم وان كانوا اختلف  
 فرق الا مخالفا لغيره انما في المقامين فلو كان قال انما القول البصائر فترقان انما ان لهم متساين كان انما مخالفا لغيره  
 مقامان اشنع ان حصل مثله في نقيضه الا اذا حصل خبر مخوف بقوا في ينفردوا العلم بالتزكية لا يتكلم لا يتكلم  
 هم اذ يجوز ان يخرج ملكة الموت ولو مع التزكية انما يكون في الكوفاة وموجود جميعها بملكته في المخدرات على حال مشترك في الشهادة  
 دون موت ولو مع الصراخ وحضور خازم لم يكن يانه حتى وكان مسكونا مع القديان حين الهلاك السرور والاشارة وفيها ما لا يتصور  
 شرط احاد اخر المخوف بالتدوين العلم عدم العارضي ومنه ظهور المعارض انما ينفرد احدا العلم بالجميع ادعاء انما  
 البيع الاجماع فاصلة ان العمل كبر الواحد ليس اياها على الظن التي هي على اتباع لا اتباع لا اتفاق الاجماع على وجود العمل بالظن  
 على ما مر في اول الكتاب من ان المعتقد في العمل بملكته اجماعا لئلا يتجاوز العلم بالضرورة انما لا يشترك في كونه العلم  
 به وينفرد الواحد على عقله وبسبب قضي ولو تزد به واحد كان كاذبا بالجمعة منقادا كل مستند من ان يوجد وجود الواحد  
 الانعاضة بل يجب ارتفاع الوازع ايضا وربما كان للمعنيين به مانع حاصل على الكتمان والحواسل كثر من مانعة التي هي منهم  
 ومنها ما لم يعلم ومما هو في الاك في الكل والنفقة وعلما بنا على ذكر وجود نفس على امه على وعدم تواتره من حيث سببه  
 وتواتر الدواعي على عقله وربما قالوا بنواتره وعدم انادته العلم في اعتقاد خلاف مضمونه كافر احاد الا عام وشيئا ما ذكرنا

مكة في انفق من الشيعة من سادات هذا النجاة لان موطنهم يذكرون الزام من انهم في بعض ما وضعوا اليهم من موطنهم  
يكونون كغير هذا واما كثره مشاعرة وتوفروا في على نقله واختار من الشيعة في الامانة العنقية وفي الحج  
انتفع وفي التسمية قواها ونزولهم اضعوا في ذكر متبلا في الزام الحار قال الاستاذ وبلغوا في القاف والسيف  
المعلمة فكانت تعريب كاسن بالسين الممثلة وهي بلو قريظة من نو حانه بدليل ما نقل منهم من الاستدلال  
خير الواحد لا يقال القدر الهم خير الواحد لا يستلزم وجوب العمل به اذ يمكن فيه الجواز لانا نقول من حج التزاور لا مؤد  
المصلحة ان خير الواحد مل مو دليل نفعهم الشرح للاستدلال به على الاحكام الشرعية كما في كتاب والسنة المتواترة والاباح  
والعكس ام لا فمن قال نعم فمذموم وجوب العمل كما في رواية الدولة ومن قال لا فمذموم جواز العمل واذا ثبت ان الصحابة  
عملوا به والاستدلال به على الاحكام علم انه دليل قوي فيجب العمل به عمل ابو بكر من حقه بن دولب قال جاءنا اخوه  
ابو بكر بن ابي اسير في اقالها ما كان في سنة رسول الله فارجع حتى اسأل الناس في ذلك الخبر بن الشيخ حيدر لول الله  
اعطانا السدس فقال ابو بكر على شكل منكم فقال محمد بن احمد قال الخبر فابعدوا لها ابو بكر ثم جاءت اخوه الاخرى في سنة  
ميراثها فقال هو ذكر السدس فان اجتمعتا فمذمومكما وانما حلف به عدوها فخرج السحاب والسمار والترمدول وابن  
ماجه والغردوس والوراسي ومن قالوا قال كنت كائنا حرك بن معاذ بن عم الاحصت بن قيس فاما ما كتاب عمر بن الخطاب قيل  
موتهم ثم فوجوا بين كل ذي رحم محرم من الخويسي حتى شهد عبد الرحمن بن عمار بن موف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من محسب هو اخرج السحاب والوراسي والترمدول ومن حمل بن مائل بنع الى واليم ان ضربني دست  
العدو للاحول بمود فطافنا لقت جيننا حليف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنتين عود جودا و جعله على عاتقه الخزان وردا  
ابو بكر بن ابي اسير في اقالها ما كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنتين عود جودا و جعله على عاتقه الخزان وردا  
من وية روجا اخرج الترمدول والوراسي ومن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من انه من حرم من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اليمين وكان في كتابه في كل اصبح من اصحاب البو والرجل من من الابل اخرج السحاب والوراسي ومن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من انه من حرم من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بنت ماكر بن سنان ومن ابي اسير الخدرى اننا جاورت ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسالة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يرجع الى اهلنا في حوزة  
فان رجعا حوزة في طلب عدو انفقوا انفقوا قالت جارية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجعا حوزة في طلب عدو انفقوا انفقوا قالت جارية بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت حتى اذكر في الحجة او في السجود ما في فقال السكتي حتى يبلغ الكتاب اجله قالت  
فاخذت اربعة الشهور وعشر اخرج السحاب والوراسي والترمدول والغردوس والوراسي وكان ابن محسب لا يبر حوزة  
ابو بكر بن ابي اسير في اقالها ما كان في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجنتين عود جودا و جعله على عاتقه الخزان وردا  
واسه بارسل الله اننا لاقوا الصالح من هذا الصالحين والصالحين بالثلاث فقال لا تفعل بل اجمع بالوراسي ثم انبع بالوراسي حوزة  
طريق ابن مهاسي من مذهبنا والحديث اخرج البخاري والسمار والوراسي وما رواه ابو بكر بن عمرو بن حزم عن ابي موسى بن ابي سعيد  
الخدرى قال اننا ابو موسى قال ان امرأنا ابا جاسم ما سمعت بانه سلمت فلما فقم برودا مع فرجيت وتو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
اعلم فلما فقم برودا فلما ان يرجع فقال في اقم عليه البينة قال ابو سعيد ففقت منه فذميت ابي عمر فشهدنا فخرج البخاري ومسلم  
والترمذلي والغردوسي والوراسي وانكر حرم فاطمة ومرواردي ابو سلمة من قال لم يست قبل ان ابا عمر بن حفص فقلت  
الله وهو فابن ناسل اليها وكما السيف فمصلحة فقال والله ما كان ملين في شئ في ايام رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت فقال ابن محسب  
نفعه فاسمك ان تعتد بهت ام شريكك ثم فان ملك امره



[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]



[illegible]

فمنه قول القاص انه وارو مع ان ليس عرض منه مع ما صرح به بقوله وقد يقال ان  
وشرع في المتن ما يشترك فيه الكتاب والسنة والابحار ما يدل على بسببه مع حكم شرعي قد يكون جازا كما في قوله في الشبان  
بالجواز عالم بغيره فان من وجه ما جردوا عن ان كان من وجه ما قام ادخاله من وجه ما سلق او من وجه  
ومكذبا كما في قوله لا يخار عن طريق المتن لم يكن له بد من تعريف الجوز واحكامه في كذا السنونم بعد ملاحظه ذكره في  
الاقام وقبل متواضعت في قوله لا يقدرا الشترك بين القول والفعل واراد به كونه لا جوازا بل هو لا يدر بينهما كصح  
به في الاطلاق عليه لا كونه لبعض الصفات المشتركة بينهما كما لا يفيض للفعل والعاج والابحار في ان لو كان الامر  
شترك بين القول المخصوص والفعل بينهم متواضعا في لفظ الامر بلامه بانه اراد به كونه متواضعا في لفظ الشترك  
في معنيين او معانيه فيرا لتضاده اذا خلا عن الغريبة او لم يدر ان كان مشترك بينهما من حيث ان كانا داخلين في الغريبة تحت  
والجمل على شئ من معانيه وموضوع الامر بين نظر الله الى ما يميزه لا السمانه ومع هذا فقد اشتهر مع المحققين  
بمذاخرهم وقال مع كلامه لو كان مشترك بينهما الامر من اللفظ على انه موضوع ولم يدر شئ منهما مع انه امر لو كان حكم الشترك  
لفظا واسميا بانه لو كان حقيقته في الفعل كان مشترك بينهما فضعف هذا الدليل بهما رخصة المذكورة في الجواز لان  
العارضة انما يتم لو كان اللفظ واللازم من الجواز وتعرفت ان الجواز راجع وان كان كلاما خلافا للاصل فليس مقبول  
ان يقول رخصا انه لو لم يكن مشترك لزم الجواز لكنه اذا دار اللفظ بين الاشراك والجواز كان حله مع الجواز او مع الشترك  
بل ضعف كقولهم ان لازم من كون اللفظ حقيقته في شئ مشترك بينهما لفظا جوازا ان يكون متواضعا  
بمنه كونه حقيقته في القول المخصوص خصوصه انما قد يقول خصوصه لان المتواضعت اذا استعملت في شئ  
في شئ من جزئياته بمباررجو والحقبة المشتركة فيه كان حقيقته فيه واساذا استعملت فيه ملازمة خصوصية فكان  
جوازه في ذلك كقولهم في هذا الكتاب بانه لو لم يكن متواضعا في حقيقته واخرى يكون مجازا انما نظر الله الامر من  
فالمعجم منه انه انما افتقار فيقال مفقود لان هذا ليس عرض منه لانه تعريف الامر الذي هو مسمى من الكلام الغرضي  
وبحث الاصو في اللفظ الدال عليه موصوف في الموصوف المخصوص الى انه يرد على كل من الجاهات فوضف الاطلاق في  
بول على الحكم الشرعي وان كان في مخرج اللادة الحكم الى الكلام الغرضي على ما مر في بحث من الادلة ويرد عليه  
كثرت في ذلك ورواها من افاضت في هذا الموضع بالافتقار الذي هو مسمى من الكلام الغرضي اما اذا جعلت في الكلام  
اللفظي موصوف بانه اللفظ الدال على الافتقار المذكور فادرا اور عليه فيكون يعبر عنه بالولادة دلالة عليه بالصفحة  
لا بالامارة ولا لا كلف على الكف باقدا على ما يرد في جميع تعريف الانتماء بانه اللفظ الدال على طلب العلم من اهل الطب  
والحق انه لا يشترك في الاستعمال في اللفظ في حقيقة الامر المعلوم في ذكر ابو الحسين والاشغلاء لقوله لم يحكا به من قول  
فهمون فلانة ما ذنا مرون فانه اطلق الامر على افتقار الملا فملا من فهمون في كلف ولم يكن لهم ملو على فهمون والاشغلاء  
عليهم عليه لانهم كانوا يبدون في العبادة اخص فاية المصنوع والاصل في الاطلاق الحقيقية وهذا المذهب هو المختار عند  
الاشاعرة واسمى العربية ايضا لا يثبتون المعلوم والاشغلاء انه يكون اللفظ الدال على طلب القول امر او قيل الامر في الادة  
على التواضعات الشارة وقيل على مسمى فهمون ما وسمي من امر مسمى المعلوم التواضعات لانه استماله لطلبهم بهم فطلبهم  
ما ذنا مرون والاشغلاء في كونه خلافا لفظ واعلم انه في دفع الدور بينه موصوف حقيقته الامر يتوقف مع موصوف

وانا سوربه والاطاعة من وجه وموقفها بذكر الوجوه لا يتوقف على معرفة حقيقة الامر بل على معرفته بوجهها لانا اذا علمنا  
من حيث انه كلام كنانا ذكرنا ان يعرف به الامور به وموافقا لطلب بذكر الكلام وان يعرف به الامور به وهو مقصود  
وان يعرف به طائفة وموافقا لمتصفون وعلوهم في الاختلافات الحشيش لا يكون دورا ونقول تصور الامر حقيقة  
على تصور هذا الامر وتصوره يتوقف على خبر الامر من خبره لا على تصور حقيقة الامر واخبرنا الامور بان من الكلام  
مستقر من خبره باقتضائه موافقة الخاطب كما خطب به كنانا ذكرنا معرفة هذا الامر وهذا الوجه اخص من الاول لا يشاهد  
على توقف معرفة هذا الامر على معرفة الامر بوجه متاخر عما عداه ودون الاول وانه مبني على توقف معرفة على معرفة  
بوجه ما شيئا لا يتم الخلف في خبره عند الخواص يعرف الامر بان خبره من الثواب على الفعل يلزم الخلف في خبره  
عند نحو العمل بالردة والعفو مما هو حق كسر بعضه موافق لطلب تقديم عناء كل اسم مستدير اليه وهذا الكلام  
مذكور في الترتيب على قوم وقالوا لا يستقيم قوله هذا عند فهم من عرف الكلام من موقوفه وذكره في الشيء وقال عند  
خلف الثواب ومنهم من قال سقط هذا من العلم في كلامهم الخلف في الامر عند خلف الثواب في الشيء هذا العفو  
اذ لا يخرج من احوط كما بطل ما ذهب اليه الجافظ من القول بالواسطة بعدم موافقه في اخره ونقول القائل في دور  
الفعل في الصيغة علم جنس كل كلمة بطلبها الفعل من الفاعل كما ان حقيقة فعله وبفعل علمان لكل ما في وصفه  
مستبين من حصوله فكذلك قاله الحق في خروج الفصل على سبيل الاستعلاء انما يقيد بذكر انما لهم لانما في العلم  
والاستعلاء على مذهبهم فاجاب بان هذا التعريف مختص بهم وهم بشر يكون العلم فيهم العلم على علمه فيكون العلم  
الامر عليه لغة والاطلاق الامر عليه عرفا لا يقيد لهم ليس قولنا في الفعل التعريف في قولنا في الشيء المذكور في الحال  
والقول انما يضاف في القائل على الاطلاق الا ان لم يكن بطلنا له اما اذا كان مبطلا له انما يضيف القول اليه بعيدا عما  
والتعليق فلا يقال الا ان قول الرسول من صفة الامر التام بطل صيغة الفعل على ما هو المذكور في التعريف فيها  
على ان مراد الخلف بافضل كل لفظ وضع لطلب الفعل من الخاطب كما في ليس المراد به خصوص صيغة هذا اللفظ  
فيكون مرادها الاطلاق صيغة افضل باحوذ نوني التاكيد الثقيلة والخفيفة  
من الكل يحصل بالتقدير الاخر بالتقدير الاول لبيان ذواتها لما عينة الا لا حتم ان لا يتناول جميع من يتعبد  
الا ان كان للتقدير الاخر ذواته في احوال ما يخرج بالتقدير الاول كما اذا حصر في التعريف العصور البعيدة التي لا  
ثم الفصل القريب وذكر الحق ان الاول انما قال بهذا العبارة فيتم على انه غير من هذا كونه مرادها ولا كونه الا اذا  
مستندة لوقوع المراد انما هو على مذهب من يقتضيه بالصفة الشخصية لا احد مقتدرين بالوقوع وهذا يقتضيه الاستدلال  
الارادة وتوقع حدوثها لانهم يعرفون على سبيل تتبع التقادير او دفع الغيرة فاذا ذكرنا لا يكون انما لهم القائلون بالكلام  
النفسي الكلام عند القائل بالكلية الكلام النفسي بتفصيله النفس والنفسي والنفسي فالامر ايضا عند من تكون نفسا وموافقا  
وتد يكون لفظيا وموصيفا افضل ثم انهم ترجموا السند المختلف فيها بغير الاصول ليس ومن انما كانت صيغة افضل من نفس  
بما الاجاب ام لا بقولهم الامر بل له صيغة ام لا فقال المختصون منهم الامام هذه الترجمة هي العاطلة في الكلام النفسي فلا  
غير صحيح لان الامر عند من هم من العقل والنفس والصيغة التي يدل عليها خصوصها هي لفظ الامر والاجاب والادب  
محمدا وخصوصا وهذا ليس من حكم النزاع في شيء لان النزاع بينهما انما يكون في صيغة افضل على من يخص بامر الكتاب ام لا

فقبله شره بينه وبين الخوف او حقيقة في غير ذلك لفظ الامر والى هذا ان رسله والاختلاف هنا مؤثر مصيبة الفعل بطريق  
الحكم فكذلك يجب ان ينضم هذا المقام فالعلم عليه ما تقدم في الاخبار في مسئلة وجوب العمل بخبر الواحد فليطلب منه وانما  
ان قوله في امر مطلق فلا يصح هذا اعتراض سببي بالقول بالوجوب كما هي في بحث الاعتراضات وله اقام من ان السببي  
ان السببي المعتز في دليل الاستدلال بما هو مقرر انما هذا الخضم وسبب مزجه وبطله والفعل مع ذلك والامر بهذا  
كأنه يظهر ان منع الاطلاق هنا ما ينبغي وان علم ان المواد بالامر في قوله وحال العنوان من امره هو هذا هو ادعاء على انه على الدليل  
ان بن ومواد باسبيل السجود ان دليل على شك في بنية ذلك على الوجوب انما الامر في مثل قولهم على وجود مخالفه صفة  
افضل منها في عدم كونها لوجوب ال يكون العقيد باحد ما ان يكون موضوعا لطلب العقيد للوجوب فقط او بالندب فقط  
او بكل منهما فيكون مشركا لطلبها اذ يصدق على الاعتقاد ويرانه القول بالمشرك العقيد باحد ما والوجوب مع الحكم  
اذ يثبت الحكم المتنازع فيه فيكون بالعلم وقد يكون بالاعتق وقد يكون باستنباط العقل من الفعل كقولهم  
العلم الحكيم بالامر عام لانه يورثه الاستثنا والاستثنا اخرج ما لو لا لوجوب وقوله ناعرا وبالاعتق ما مقدمنا امره  
نقطة الا اننا انشأنا في وضع ما يورثه من ان حصول الامر ابراءنا باسمه ليس لاجل كونه والاعمال على بل حصول  
الحقيقة المطلقة في غير امره وقد يفيد هذا الجواب بعينه في الفصل الا ان الحق كمن لزم في آخره وموضع الاستدلال القاطن  
بامر فلا يكون تكرار محضا كما ان اعاد قوله في الامر كما تكلمنا ان ليس تكرار محضا للمصدر والاعتراض وانما ايضا سببي  
على الدليل على ان وضع المصدر وموضعية الفعل بالاشروط التي تكون الوجود وانكره في راضية في سروله والحق في ذلك  
في ذكرنا ان قال في شرح الفصل اسم الجنس موضوعا للمعية مع غير الوجود والعلامة في الواحدا حقيقة فكيف علم الحسن فانه  
موضوع النفس الحقيقة الكلية والعلامة على الواحدا مجاز وقد يقال عند الاعتراض في خواص هذا الشرع ان سببا  
عدم دلالة مصيبة افضل على المرة كما هو من المصدر لانه موضوع للمعية المطلقة كعلم المجاز ان يدل المصيبة بعينها على المرة  
والترجيح نافع في ذكرنا ان قبل مصيبة الفعل كعلم المرة وبان تكرار اخر فيلو كانت موضوعه لآج لزم التكرار والاعتراض  
اجاب بان يجوز ان يكون في امره الاثر والتعبد لئلا يكون الحقيقة او تعبير المجاز والاحتمال لا يمنع كون موضوعه  
لآج فلا وجه مجاز في الامر لعمل التكرار من غير وموان الامر الحلق الصفة او شرط بدليل على التكرار مثلا لا مصيبة  
كما قلنا صاحب وكما سببي في الفصل الا ان الامر اذ خلق على عدة بدوم تكرار العمل بتكرار العلم قالوا ثانيا  
الامر بالشيء ان من ضرره فترضا فترضا بفعل شئ اخر لا محذور وثاره كلف النفس من الامر بان قبل من الدليل  
بشأنه ما كان الامر بالشيء نفس الشيء من ضرره وما كان الامر بالشيء متصفنا للشيء من ضرره في اجواب كون الشيء  
الامر بالتكرار ايج ابطال لاجل الدليل فلهذا يلزم منه ابطال الشئ الا في قلت استعماله الشئ سببا لان الامر بالشيء  
اذا كان نفس الشيء من ضرره كان واما الشيء بمرور الامر لزم من ذلك كفاية واما الامر بدوامه وورثه في ذلك لم يذكره ولكن  
ان يقال مراد بالشيء الشيء الحسن فانه من صفة الامر مبتدال ابطال الفهمين اتفقوا على ان الامر اذ خلق اذ الشرطية  
وقوله فالافتان على انه يجب تكرار الفعل بتكرار العلم جزاء لما هو المانع ان العالم بان الامر بدليل على التكرار انفسوا جميعا على ان  
الافتان في الجملة حاصل على ان الامر اذ خلق على عدة ثمانية علمنا يجب تكرار الفعل بتكرار العلم وهذا البان كانها تخرج بالرد على  
الامر لانه لم قال في معنى والامر الحلق شرط او صفة ان كان جاعل على ما حور به قد ثبت ان عدة لوجود الفعل فلا خلاف  
في تكرار العمل عليه وقال في الاحكام العلم بتكرار



[illegible]

[illegible]

توحيث ان المصطلح لا ينفك عن الاجزاء، فلهذا الكفاية يقال اجزاء ان كفاية من جزئيت بالشيء ان الكفاية به ومنها الجارية  
على وجه التحصيل بالكل من الماء والاشكال الاجزاء، يقال امثلة الاموال اجزاء فيقال بانها با ما هو به على وجه اسوة من غير المثال  
بشيء من شوايهم وان كان اجزاء له حقيقة مستخدم الاجزاء من الاشكال لا من الاشكال الشئ من نفسه وكذا ان يثبت بالاشكال ان الكفاية  
وانما يدل على الشرح من الاشكال ان الاشكال فينبغي ان الاشكال مضاف الى المفعول والاشكال الثاني المذكور بالاشكال فينبغي ان  
لشروط الكفاية، ويجعل يحصل له وهذا يدل على شروط الكفاية بالاجزاء، وان نوقت الاجزاء، شروط الكفاية كما عرفت من بعض من عرف  
بلازمة وهو يلزمه كما فعل ان لم يعرف الانفصال والحدود ووجه من المصنف من المصنف انما اذا جرح في التعريف بالشيء ان المصنف  
جهل المصنف والمرد بالاشكال الكفاية وسقوطه في لزومه كما هو في بحث الصحة لان الكفاية بين الايمان با ما هو به لم يجب العلم  
موجبه فكيف يسقط وقال ابو الحسن في بحث النواحي المواد بسقوط الكفاية كسقوط الفعل المتعلق به فيجوز ان كانت العبارة  
غير موقوفة لا يجب فعلها شرا، اخرى في وقتها من غير وجودها في الكفاية بالاشكال فينبغي ان لا يثبت بالاشكال فينبغي ان لا يثبت  
وذلك وجهه اللازم ان الايمان با ما هو به على وجهه يستلزم العلم بالاشكال الى اجزاء كما هو في الشرح وان من الاشكال فينبغي ان لا يثبت  
ذكر العلم بالاشكال يستلزم السقوط الكفاية، لانه لو لم يستلزم ما كان ينبغي الطلب متعلقا بغيره، فثبت ان الكفاية لم يستلزم  
الايمان بالاشكال يستلزم السقوط الكفاية، لم يكن مستلزما للعلم بالاشكال ايضا لانه ما هو به جواز اشكاله اللازم على تقدير استلزام  
جواز اشكاله، مستلزمه على ذكر التعريف وقوله علم انه لا يجوز انتفاء العلم بالاشكال على تقدير الايمان بالاشكال المذكور وانما يكون بان  
كلامه انما يحسن في العقول وهذا يستلزم قبل المراد بالاشكال مبنيا على الاشكال على وجهه يسقط الكفاية لا الاشكال  
مطلقا واللام يمكن اثبات الملازمة على انما احصاه فيهم معناه ولا على الخط لان الاعتقود الاستثنائية في معنى الخط  
فلا يثبت به النور كما كان محققا لما حصل لا يقال الملازمة محنونة لان الواجب بانها فضاء ليس عينها انما هي في الحقيقة  
الحاصل بل مثله وميب باسم اخر ايضا الكفاية متواترة في بعضها وليس التواتر اكل مانات بل هو يمتثل الواجب  
نما جاز وان كان استحقاق الشوايهم لا يتناول سرج الزراع ان فعل الامور به على وجهه على ينقطع به التكليف المتعلق به  
ام لا تعلم يمكن الواجب تاسمين ابل مثله فان قلت بالامر ان علمه على اول الكفاية وان وجب باسم اخر من شأنه ان لا يشاء ان يقول  
مثلا صل الله، واذا صليت فصل النور وفوا في الشرح ان هذا الجواب عن السؤال لانه فليكن مثل هذا الجواب  
مثلا ان كان فيك ما الفرق بين الشايع الى بانها الكلف بعد ما قد حجت في السنة ان الضميمة وبشر الصلوة انما هي في  
في وقتها بطن الطهارة وبشر ان كان محونا حتى كان افضاء حقيقة دون تكليف يمكن ان يقال في كل فضاء انه واجب مستأنف  
مثل آسما من مسمى يقول الكفاية، انما يجب باسم جود فصل الفرق ان فضاء العبادة هو فصلها في بعض فروع ومنها بولائها  
في وقتها على الوجه انما هو في ذلك انما يكون اذا لم يفعل العبادة في وقتها اصلا او فعلت على وجه الفاء وكذا في فضاء الصلوة  
الفرقة اصلا وفضاء الشايع انما هو اذا فعلت على وجه الفاء كما في الصلوة، انما هو في اخر وقتها بطن الطهارة، ثم بشر  
موم الطهارة فيما وصلوة، فافق الطهورين اذا قد فعل الصلوة وصلوة كحتم الميعم في العر ان اذا وجب لها، وفي اشكالها  
فليس فعلها بعد وقتها السور كما كانت وبلازمة لانه في وقتها على الوجه انما هو به اما في الصلوة انما كان التكليف انما هو في  
صلوة بطن الطهارة وقدر انما كان فاما انما فلا ان مقومة الواجب انما يجب في الكفاية مستندة فاذ لم يكن واجبة على الكلف ولكن الايمان  
بما هي مقومة لا بد وانما في وقتها صحيحا فالامر بالايمان باسم اخر لا يمكن ان يكون بالفضاء، بل امر بواجب ساسما مثل الذي يجب

قبضوا ولم يسل ان قيل ان واجب موع وقته فجميع العمل عليه في وقت كان عليه العمل يكون اداءه فاما  
قضا العمل في وقت موعها الا ان وقته بتفصيله بالشرع فيه كما انه اذا اذن ان يلج السهم وكلامه لم يلج  
الفرق والفعل كان من اوجه وان لم يكن واجبا عليه يجب عليه اتمامه وقضاؤه في السنة العاشر ان كان قد اتمه  
الاسلام وان لم يات بها كما اذا كان حيا او عبدا فبلغ او عتق في السنة التي يلزمه فيها في السنة العاشر يكون في  
الاسلام وان لم يات بالقضا بعد السنة العاشر فلو ثبت قضاؤه انما انما يلزمه ان يات به في السنة العاشر  
كما في صلوة الجمعة وخطبته والواجبات التي يتعين بالعلم ان ترك الامور من المعاصي بل يعود اليه وترك  
الرس وطواف الوداع لا يوجب القضا بل انما يجب ان يصحح اذ الوجوب اخص  
من الاقضا لانه الوجوب هو الاقضا والكلام كما مرح به في كون الامور متضمنة للنهي والاقضا انما يطلق فيما لو لم  
الوجوب والندب لانه هو المطلب والشئ اذا طلب تخرج عند الطالب سواء كان مع قوته فيقتضي كمال الترتيب  
او يرد كما في الوجوب وقوله في قريب الامر اقضا فعل خبرك ان ادب الاقضا والكلام انما يرد من قوته فيقتضي  
لانه اذا اطلق يتبادر منه الى التمام الاقضا الكامل ولا يخفى ان يقول رد الاشئلة الثلاثة وبيان الرد على ان  
القطع بانتهاء الثاني مع اداصل بان للامر بغيره في وقت معين كالخمس فيقضي قضاؤه بغيره مطلقا فهو  
غيره لانه عين النزاع ويلزم في المصلحة على الخط اذ يشترط في الاولاد ان لا يكون السداد كما في المصلحة  
فانت بين المصلحة التي في وقته عند تركه شرعا او لا فلا يلزم الا حاشا فان من الاولاد كما مر كفي لم يفت المصلحة  
التي في وقته وفي القضا فانها المصلحة في وقت العمل المقتدر كما شرعا او لا واعلم ان هذه المسئلة الى  
النزاع في ان القضا باسرحه او بالامر الاول في نزاع النزاع في مسئلة اخرى وهي ان ما صدق عليه المركب يجب  
ان يكون مركبا او لا وذلك لان الخط بالامر هو الوجود الخارجي والخط بالامر في العبادات الوقيعة هو الفعل الذي بالوقت  
العين واللفظ الذي يعبر به عنه كصوم يوم الخميس مركب وكذا مفهومه واماما صدق عليه في الخارج ففعل بل هو  
واحد يعبر عنه بمركب فيكون مركبا باعتبار الوجود العقلي والفعل في بسيط باعتبار الوجود الخارجي او مركب  
في الخارج كما انه مركب عقلا ولفظا اختلف فيه فان قلت انه بسيط فادع ان يكون القضا باسرحه وان قلنا المركب  
فيه يكون القضا بالامر لانه اقضي في مشيئة في الخارج فاذا انشأ احد ما ينفي الاخر والحق هو ان هذا الخلاف  
نظر خلافهم في ان النوع الاضافي على وجه ان يكون مركبا في الخارج من الجنى والفصل كما انه مركب في العمل منه والحق  
فيه انه ليس في الخارج مركبا منها ولا امتنع فصل الجنى والفصل عليه لان العمل ينشأ اتحادا فيكون في الخارج الوجود  
الخارجي للمركب يكون كمالا في الخارج لا في الخارج فيكون في وقت يرد في الوجود العقلي ليفيد كما بينه في المواقف على ان قوله اذا كان  
مركبا في الخارج فاذا انشأ احد ما ينفي الاخر فيكون شرطا بالآخر فيشتق بانقائه واعلم ان كل اذ اوجب  
بريد ان الامة يمكن اذ لا بشرط في ان الشخص المفيد للحرمة وشرط لا شئ الى عدم الشخص فيكون مشتركة  
ولا بشرط في عدمها والتمنع وجوده في الخارج في الامة بشرط الكلية ولم يقل انما مطلوب بالامر والفعل المطلق  
لا الامة لا بشرط في ومنها النزاع وهو في كون الكلي الطبيعي موجودا في الخارج او لا والحق ان موجودا في ضمن الذات  
على ما صدق عليه موجود فيه ولا المركب من امر في ذاته كما مر في ذكره انما لا يتم لانه وكذا انتم لوليل الى ان كثر الفكر



في التاكيد بينه وان كان التاكيد في الوجود من التاكيد لكن التاكيد في صورة الفكر يكثر من التاكيد في الوجود  
 التاكيد في الوجود ان اراد به في صورة الفكر في كل النزاع وان اراد به في صورة الفكر يكثر من التاكيد في الوجود  
 التوقف لا نقل دليل التاكيد في كل النزاع من حيث فان قيل التاكيد في الوجود لا نقل دليل التاكيد في الوجود  
 لا فائدة للاعادة في كل صورة الفكر يكثر من التاكيد في الوجود لا فائدة للاعادة في كل صورة الفكر يكثر من التاكيد في الوجود  
 وتكون مثل ذكره الامر به الخطر حالة براءة الامة الى الاصل براءة الامة الكلف من تعلق التكليف بالاختلاف  
 ذكره تعلقها بامور للضرورة فلو قلنا الامور على التاكيد يكثر من التاكيد في الوجود فلو قلنا الامور على التاكيد يكثر من التاكيد في الوجود  
 موحى فان قيل قد تعارضت الادلة المذكورة من الطرفين فالحل على التاكيد يكثر من التاكيد في الوجود فلو قلنا الامور على التاكيد يكثر من التاكيد في الوجود  
 قلنا قد يكون الاحتياط في الحل على التاكيد لا احتمال الجريمة في الوجود كما اذا قيل للعلماء واجلوا الراعي ما به اجلوا ما به  
 اقتضا كلف من فعل ولا يرد على ذلك من الزنا كما ذكره في تجميع الحكم الى الاقسام في ان التحقيق فيها انما يجب  
 للعلماء والحكماء لا يقتضيان من حيث ان المقصود منه حصول الكلف يكون امرا من حيث ان المقصود منه عدم الزنا  
 يكون نهيا فلا يرد من اعتبار الحثية فلو كان الامر فانه لو اجتر فيه الحثية لم يبق قوله في ترك محتاجا اليه كما ذكره في تجميع الحكم  
 من حيث وغيره اراد به التاكيد ما اختاره المحقق في هذا الامر وهو مقتضا فلو لم يكن في هذه الاصل وان زينه  
 في الشرح بورد في كون وجود الاحتياط الى الاصل مثل ان القول التعديلات التولية للامر سبعة وكذا الفقه في الزكاة  
 منها وان لم يفتل الفقه الباقية والاشترافات ما عرفت هناك الاشكال او مشترك او مشترك الاشكال  
 لعل بين الخطر والاباحة والكرامة فلو لم يفتل الفقه الباقية والاشترافات ما عرفت هناك الاشكال او مشترك او مشترك الاشكال  
 بين اثنين او اكثر ولا في الشراكه يعني انه لا يفتل الشراكه بين اثنين او اكثر ولا في الشراكه يعني انه لا يفتل الشراكه بين اثنين او اكثر  
 في ان حكما يري ان النهي مخالف للامر في شئ اخر غير التكرار والغور وسوان تقدم وجوب الانها من الفعل في الامر  
 كانت فيه والامر لا يفتل في الشراكه وانما هو في الشراكه وانما هو في الشراكه وانما هو في الشراكه وانما هو في الشراكه  
 النهي للاباحة ثم استأنف وقال نقل الاصل ان النهي عن الفعل اذا ورد بعبودية فهو لخطا عما لم يفتل به  
 امره للاباحة الا ان الامام ذهب الى انه بعد الوجوب في الخطا لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا  
 ثم الى ان قوله يعني بيان المعنى الفاء قول الفقه في التكرار والغور وتقدم الوجوب في الخطا لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا  
 آية ما من حكمه في الفقه او في غيره والمفسر اليه قوله بعدم وضرب نصب على التمييز والجملة الفعلية خبر والعامل محذوف الى  
 الاجماع على عدمه وسواء يقول قلنت زيدا باخره غير معدوم وان يول على الفاء في شئ ما لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا لا يفتل في الخطا  
 المختار عنده وانما انه يول عليه لغة وهم الفصل في حكم عدم دلالة الفاء على التاكيد في الوجود والاشعار بسبب بله واج  
 دلالة على الصحة مع عدم دلالة الفاء على التاكيد في الوجود كذا سيجي كلف ترتيب عليه حكم السبب كونه مستتبعا لغاية وغيره وهي  
 اباحة الاختلاف بالزجر ومكذ الحكم في العبادات فانه لو قال لا نعلم يوم الجمعة والا فبكل كلف صحته لا حرج ان لم يكن كلاما  
 متناقضا لغة في ابواب البر بوا الى يستولون مثل احل الله البيع وحرم الربوا واذ راع من الربوا فالا في معنى النهي  
 على فساد الربوا شرعا بل هو النهي عنه ان دليله من انصب للدليل في غير محل النزاع لان كلامنا في النهي منه بعبارة الربوا  
 ليس كذا بل هو معنى النهي عنه لاننا نريد على ما مرح العلماء به في قولنا النهي عن الشئ قد يكون تعبيرا في بيع المتأخرة والكلام في

قربة كماله بين الملائكة والمساكين وقد يكون ما يلزمه كذا الربوا والنهي في قول على بن ابي طالب وقد يكون ما يجاوز  
كافة البيع وقت ثواب الجمعة وهذا لا يدل على الفساد وسبب ح المنع بان الربوا انتهى عنه لوصفه قلنا الربوا  
لغة مع الزيادة فان قيل فانه نقل في الآية الى العقد الموصوف بالزيادة لم يكن النهي فيه بعينه وان قيل فانه باق  
على معناه وفيه كالتبعية اجماع فقد يرد بها وجوب الربوا ذروا احوالنا كان النهي بعينه وهذا هو احوالنا بل لا بد من ان  
لم يتصور معنا بالعدل وقيد في النهي عنه لوصفه كالبيع بالعقد وقال واما النهي عنه بوصفه مثل هذا الربوا لم لا يقال  
على الزيادة ولم يذكر ان النهي انما يمتنع بالاضمار لا العقل لانه راجع من النقل وغيره يمكن ان يخص  
باعتبار ان النهي ليس من العبادات لانه اذا ثبت انه يدل على الفلانة في المعاملات والاختلاف فيها اكثر من الاتفاقيات  
في العبادات والاختلاف فيها اقل بطريق الادوية والافاضل ان يحمل على مفايرها سواء كانت في العبادات او المعاملات  
وحاصل هذا الدليل ان حكماء الامصار اجمعوا على الاقتصار بالنهاي على الفاد فدل على ان فيه جهة دلالة على الفساد  
وايضا لو لم ينس هذا الدليل مبنى على ان احكام الشريعة تابعة لخصاي العبادات فمقتضاها وانما هي ان ربح كما هو مقتضى  
الافتاء وان لم يرب على ما عرفت وانما كونه يخوم اذا ثبت الحكم بوصف مصلح على وجه يلزم منه منسوخ مساوية لمصلحة  
او راحة عليه وبالكس على ما هو المختار وسيجي في موضعه في باب العكس والايام منه انه يقتضي الفساد لان الالب  
البسيطة اعم من الوجبة المعهولة الخمول والعام لا يستلزم الخاص لا يقال ليس اخراو باحكام الامر والنهي الحكم بالانقضاء  
وبعدم بعينه ما ذكرتم بل انما كمالا الوقتية على وجه لا يمتنع ما ذكرتم لانا نقول انما نحن لا نبحث في الالب الاحكام والنصريات  
كما عرفت في ادائنا الكتاب نهيتك من الربوا الغنية فاقول بعينه لان كلامه في النهي عنه بعينه وانما يكون الربوا  
منها عنه بعينه اذ الربوا الزيادة كما هو العقد كمال عليه لانه فيكون منها لوصفه كالبقي بالبيع بعينه في مثله  
كون الامر بعد الحكم للوجوب والابادة ونسب ذلك الى محمد بن الحسين نقل هذا ابو زيد من الشيخ ومحمد بن الحسين  
والابون خلاف في هذا المسئلة بنزاع حصة وصاحبه ثم لو شرب المكلف في يوم يوم العيد الفوز ورمى الفوز لا يجب عليه  
الانقضاء عند حصة محمد لان ربح له من يوم العيد كان اذن في الانتظار ويجب منه ان يوفى قالوا لا انفعال  
امال عليه وهي ما جرت ارجح في وجود الشريعة اركانها وشرايطها لم يكن معتبرا في وجود الحسنة والتامح سار  
المعاملات وجميع العبادات وبدل النهي منها على الصحة حتى لو نذر صوم يوم العيد ونذر نذر فلو صام في يوم من هذه  
نذره واما اذا نذر صوم يوم وصام يوم العيد فنذر لم يخرج به عن الهدية واما حصة كالنذر وشرايطه فمقتضى العقل لم يعتبر  
ان ربح لها اركانها وشرايطها فيعتبر في وجود الحسنة ولا يدل النهي منها على الصحة والتمتع في هذه المسئلة في النزاع  
في ان الفعل الشرعي هو المعتبر شرعا في الاشتغال على جميع الشرايط التي اعتبرها الشارع فيه كان النهي عنه يدل على صحة لوانه  
به لان النهي من لا ينافي الحقيقة الشرعية وان قيل هو المسمى بذكر الاسم شرعا في الاشتغال على اركانها سواء اشتغل على  
شرايطه لم لا يدل النهي منه على صحة لان النهي انما ينفي ابتغاء حقيقة السباة شرعا لاما الاشتغال على جميع شرايطه فلو ان  
به كان ابتغاء الفعل الشرعي لكفه لا يكون صحيحا لعدم استكمال جميع شرايطه او قد علم من النهي عنه ان شرايطه  
شروطه الشرعية مفقودة خلاف الامر فانه يقتضي بانزاع ابتغاء وبالاقتضاء التام على جميع شرايطه لان وجوب الشرايط يقتضي  
وجوب ما لا يتم الا به مما يقتضي عليه شرعا ونسب ان يكون هذا النزاع شرعا للنزاع في ان الشرط داخل في حقيقة السبب مطلقا

الاركان يوم

ام لا قاله الخفية الشرط ما يجعل السبب به وانتفاء ما يمنع من انتفاء السبب بها من احوالها ما يكون مقتضى ما ينشأ  
 الموانع لا وانتفاء ما يمنع من تباين وتعلق الحكم به لا من خفية الجواب بان الشرع حاصله على ما ان رايه  
 العلم به شرعه ان اردتم بالشرع ما هو السبب شرعا به سواء كان معتبرا شرعا ام لا قاله لازم مع وان اردتم به  
 الجبره شرعا فبطور لازم مع وان اردتم ان النزاع في كونه صحيحا ينعى على ان الفعل الشرعي ما هو مقتضى ما ينشأ  
 ان رايه ان كون مقتضى النزاع الاخر فلا يتوجه في معنى الازدحام وان اعتبره مواظبا بالشرع لا انكره منها ومنه ان كان  
 لانه الواجب ومنه ان يكون بوجوب الشرع في كل حقيقة لا الهباب فذلك عليه لم يرد مع الصلوة فانه من لا فصل  
 قالوا اننا لو لم يكن صحيحا لكان مستغنا عنه فلا يمتنع فيه ما لو لم يكن بيان الملازمة ثم لان التكليف للمقتضى والانتفاء  
 بالشيء مما يتحقق اذ كان الشيء منه يتصور وجوده العبدية حيثما لا ينبغي جنته بين ان يفعل فيما يجب او يترك فيما  
 اذ لو لم يكن وجوده باختياره كان الشيء منه مستغنا عنه وانتم لا تقولون بان الشيء من الافعال الشرعية ينعى كما  
 اولاه من معناه لا يعني انه بيان ملازمة الجواب ان قال ان اردتم بالشرع ان ذلك كان مستغنا عنه احسن شرعا به فاما ملازمة  
 آت مع وانما ينعى لكان الفعل هو المعتبر شرعا وان اردتم به المعتبر شرعا فاما ملازمة ثم ومن قوله فلا يمتنع منه مع لان عدم اعتبار  
 شرعا ان يعلم بهذا المعنى ان الشيء لا ينعى اذ لم يكن كما علم في جواب دليلهم اولا النسخ اقتصر منها على معنى الملازمة ثم وبذلك لهذا  
 انه دبر بطلان ما قالوا في بيان الملازمة ثم لانه من معنى الاعتناء به شرعا على جميع الشرائط والالزام وعدم  
 انما له انما علم بالشيء لا ينعى اذ كان كونه من تحصيل الحاصل كما مر في الاصول على ان الشيء والشيء العبدية بان فعل العبد  
 غير مختار راجع اختراعات رايهم وموافقا مدعى حقيقة كمال البعد في اننا نختار ان فعله يحتاج الى مرجع وهو الاختيار  
 وسواء وجب الحصول لان وجوب حصوله لا يختار ان لا يبره وهذا يتم في جواب هذا الاخر بان ان فعله ما  
 يمكن التكليف وبين انه لا يجدكم نفعا لان اختيار العبدية من العبدية من الله فلا يستقل العبدية بالتكليف فلا يمكن  
 التكليف وقال ان في الشيء من الوصف ان قيل فربما ينعى عن الشيء الوصف وبغير الشيء من الوصف  
 الشيء لان الشيء في الاول والاول على الموصوف والصفة على المسمى عنه وذلك في الشيء من الوصف اذ اريد به الوصف فان كان  
 الايجاب والقبول من الاصل على المحل في معنى الاستحالة على وصف الزيادة في احوالها ثم وندم وادعى في معنى الوصف كالصفة  
 في الوارد المخصوصة ومثاله في البيع مع بيع الزكمان وكذا فان الشيء فيها ورد على النصب في الزكمان التي هي صفة الصلوة في  
 الزكمان والسكنات لا على الصلوة والكلام في آت فلم يعلق احسان الشيء فيه ايضا وجوب افعاله كيف ينبغي ردا  
 على انما ينعى به لانه الشيء على الصفة ان الشيء من الوصف ايضا وجوب افعاله قلنا انهم من جهة افعاله بان الشيء في الافعال  
 الحسية ما يرد في ذاتها وفي الافعال الشرعية ما يرد في وصفها والاك ان الشيء فيها وانما محملات جزاء حقيقة وسواء  
 مثل هذا العاشر وفروقا ما شروع باصله دون وصفه ثبت ان الشيء منه فيما عديم هو الوصف لا الفعل ومنه قوله  
 ان في انما ينعى في الغالب في الشرائط ان الشيء في الافعال الواجبة يرجع وجوبا وبضاد وذلك لان وجوب الفعل مستم  
 بوجوب وصفه بالانتفاء لعدم وجوب الوصف بغيره عدم وجوب الوصف واحتمال كون الشيء رافعا لوجوب وصفه وصفنا  
 بوجوبه لا ينعى في ما ذكرنا لان الاحتمالات الموجودة لا تدفع ظهورها بلا وقد مر مثل هذا في بحث الصلوة في الوارد المخصوصة وهو  
 ان الشيء ينعى في الذات غالبا واذا قام دليل شرعي خاص بوجوب مخالفة الظاهر بغير المحقق فيه ولا ينعى في الذات

بل وصفه خلاف انتهى انكر اعمه فانه ينصرف الى الاعمى غالبا كما انتهى من الصلوة في الاماكن المكرمة ومن الصوم  
في يوم الجمعة ومن اذنا الصلوة والصوم يقع فيها فان قيل ان اريد بالصلوة والجمعة واليومين لا يصلح مضافا به  
لغير الافعال الحسية فمما نزاع فيه وان اريد مضافا لوجوب الافعال الشريعية او اعم فمما نزاع فيه فليقا بريدتم ولا مصلوحة  
لان مولود انتهى من الافعال الشريعية على ما سيجي شرعا بما يوجب الاعتناء به والصحيح بان لا يلزم المصادرة لانه يضاف  
عندنا انما يقال قطعا مع ان مقابل القطع هو القطع فيها على ان منبذ القطع هو الفعل العلم هو القطع المستغرق  
ما يصح له فاللفظ يخرج العقل فانه لا محذور له الا ان شذوا لا يحجب الاسم والجهات ولا يحجب الاثبات ولا يبيح  
كما سيجي وكذا المعاني الكلية الشاملة كجزئياتها فانه لا محذور لها عند الحكمين وعندنا فليقرب الكلام انتهى له  
عموم وقوله المستغرق اريد معنا المقوس وهو انما لا يخرج عنه شيء من اعتدال الاول يمكن ان يفيد للفظ كاسي  
في بيان الاثر ان عليه فلا يلزم من تعريف العلم الاصطلاحي به تعريف الشيء بنفسه وبه يخرج معانينا في الاثر وتناول صلوة  
على البول لا الاصطلاحي به تعريف الشيء بنفسه وبه يخرج معانينا في الاثر وتناول صلوة على البول لا الاصطلاحي به  
كما انكرت في الاثبات وقوله ما يصلح له معنا جميع ما يطلق عليه لفظ من سببها آية ما لا محذور والمواد بالصالح من جهة  
الاطلاق للفظ عليه اطلاق الاسم على جزئياتها فيخرج به الجمع المعلوم وهو عشرة واربعة والعاد بالصفة  
الى احوالها وقول من زاد فيه بوضع احوال من خروجه المشترك اذا استغرق افراد من احوالها ليس اذا اريد به  
جميع احوالها وانما اريد به ما يصدق عليه مستغرقا لجميع ما يصلح له من المعاني وقال بعض الفلاس احوال من دخول  
المشترك اذا اريد به جميع معانيه ومنه دخول اللفظ المستغرق معناه الحقيقي والجزئي لعدم جواز ذلك من احوال الحكمين بقوله  
الحدود يكون الا فانه كونه جاسعا وانما يحمل احوال الحكمين على اللفظ من احوالها لا اطلاقا على معانيها الحقيقية بل على  
والا فلام على سببها الحقيقية والمواد بالوضع اعم من الوضع آية لتناول عموم الحقائق وعموم الجزئيات كانه قوله  
لا اثر في النسبة والحيثيات احوالها ان اطلاق الجمع على احوالها يحجز لا يقال في التوزيع في تناول عموم العلوم والعلوم  
صعد اللفظ عليها لانا نقول عموم منها للفظ بالبيان دلالة عليها وان لم يكن دلالة عليها بالخطاب كاسي بيان معانينا  
الحدود يكون اعم من احوالها انما يتناول تناول صلوة على البول الى انما يتناول الشدة احوالها التي تتضمنها على لسان  
لا على سبيل الاستغناء وذكر لان العشرة حقيقة في مجموع الحكمين فقد يطلق ويراد بالكل عشرة لان كل واحد من جزئيات  
مواو كما يكون تناو على سبيل الاستغناء واول اذا اريد به بعضه فكانت جاز او محتملة لكل ما هو بعض منه من  
الواحد والاسر والنسبة فيكون تناو كساول احوال نعم اذا كان الحجة معينا كان حجة على بعض ما يخصه وهو بعض  
الذي سوا من النسبة او لا والا كانت محتملة كالعالم فانه حقيقة في عموم فاذا اريد به بعض جزئياتها لم يخصه كان جازا  
وان تميزت الخرج كان حجة على واحد من جاز احوال وهو بعض الاخر من الحقيقة وموضع ما نفي احوال الخصم او احوال  
يتميز كان محتملا على التوزيع ان يكون مستغرقا لجميع جازاته وواحد احوالها كساول احوالها بالبيان دلالة  
والواحد يخرج الحكمين انما يخصص به احوال الخرج اعم من احوالها كساول احوالها بالبيان دلالة ونعيم من جهة واحد يخرج  
المشترك بالصفة المندرجة في الجوز عموم بالصفة اليها لان دلالة عليها من جهة وخصم من جهة وضع واحد ويوضع  
بالصفة الى جزئيات من احوالها دلالة عليها من جهة وضع واحد وقوله على تبيين ان على تبيين من جزئيات من احوالها  
انكرت في الاثبات والاثبات وحدانها وثبتة وجها



فان ثلثا والآخر ثلثا ثلثا ليس للثلاثة اذ لا يخلق سرادبا كل واحد منها بل على وجه الصلاحية والجهول كذا ذكر الامام  
الوارثي وقوله فعلا جدا خرج الجمع المصنوع في قولك جاءني ثلثه رجل بغيري واربعة رجال كوفيين فاكوت  
الرجل وهو باطل فانه يقتضي ان لا ينفك المصنوع عن من يثبته من ان يثبته العود من ان يثبته على شئ من مضافا بالعام  
في قول الامام الوارثي يلزم من قولك بغيري ان يثبته من الفاظ العود والاولا لانه حصر العود في خمسة انواع الفاعل المضاف  
كما قاله ابن ارجون لانه لم يبق احوال التثنية من الفاظ العود والاولا لانه حصر العود في خمسة انواع الفاعل المضاف  
اسماء الشروط والموصول مما خرج من وما ومتى والى وفيما سمى التكرار في بيان الشئ لم الاسم كذا اذا دخل على الامام  
في الالفاظ الواكوة في كل وجه ولم يعد الفاظ التثنية منها اذ اكراد باللفظ الواحد احوال لا ينفك فكان لا ينفك  
يقول لاما لا ينفك ليصح محله على حله اللفظ الا لانه عدل اليه لانه يري بيان وجود اللفظ او النقص بمران الاعداد  
او ان ما بعده في تاويل الصور على الفاعل ان لا يستعد حسا في ذكر في قوله في قولك اني بان في ظه  
ورهم فانه يقتضي معناه لانه يتناول كل من ياء الحكم من زيد وعمرو وغيرهما من الامور المصنوعة المندرجة في  
معلوم مع عدم تغير اللفظ وتعدد في متعدد في كل ضرب زيد عمر او براء كيات ولا يقتضي التثنية في  
بعض المصنوعات وما له مدلول تضمني لان مرادها بالتعدد جزئياتها لانه وان عد الجمع التكرار في سبع  
العدد لكنه لم يأت به الا في صورة النفي ومثل بقوله ما لنا لانك رجالا لا تفتد من الاثارة يكون محرم  
باعتبار جزئيات معناه الاجزاء ومن ثم لا يقال الا في ارضي بوجوه الشئ في التثنية كان باختياره لانه  
على جزئه لا باعتبار ولا لانه على جزئياته فيهم الجواب لاننا نقول الا في ارضي بالاختيار المذكور في غاية السقوط لان المراد  
بالسبب مضافا في تعريف العام جزئيات مفعول الاجزاء كما ينبغي في شرح النون اذ لم يخل الكلام على حله  
والا لانه لا يصدق عليه هذا الجواب بمعنى في ان قوله فعلا جدا مطلق على محمل الحد وقيل في قوله في حد  
في حد وعوار فانوا وكلام يدل التثنية على ما فوق الا في شرحه في شرح النون المذكور ولا يدب ويمكن ان يقال  
في التثنية مثله في قوله احوال برهم فعلا جدا وموجب على الحال من حدوث تقديره بغير المعنى ففعلها  
بمعنى ان يكون المفعول بهما قد مضى الاول صا عدائهم على ابني اخي فالكلمة لان المعنى في شرح النون  
ان صاعدا في قوله انا جعل من محدود لانه لم يستعمل على الفاعل لفظا ومعنى ولا على المفعول معناه اذا صاعدا  
مواثني وليس اكراد انك اخذت النون والضمي والاعلى ودم اذ ليس المعنى انه اخذ الضمى برهم ورايد المعنى ان الضمى  
اجزاء بعضها مأخوذ برهم وبعضه باراد عليهم وبسببهم فيمكن فيه عطف على سبب العام يدل على عطفه ويذكرها  
ايضا فان قلت فاما في هذا المضاف فقلت انهم موقوف على ضم الا في شرحه في شرح النون  
الوقوف عليه موقوف ومن ثم لا الجواب عن ثم يعلم ما من وموان يتناول جميع المصنوعات والتكرار جزئياته فيقال  
لا يتناول ولا لانه لا يثبت فلكا يكون موالوال بل هو في ثم ذكر المعنى ان الادب عذرا العباد مشعر على ما في سائر كلامه  
في الشرح بانه لا اولوية للغير في الذي ذكره وثم لا ينفك ذكره في قوله ثم الذي كذا برهم يدلون واما ثلثا في لان  
اولوية بناء على اعتقاد ورود ما ورد على التثنية في دخول الفرد والمركب والواحد على الروايات التثنية كما في  
ورطير ورجال ضرب زيد عمر او على التثنية لم من كونه غير جامع نحو اعدوم والموصول مع صلته عنه وغير ما في لاجل

• الخط الاول يقول على اجزاء كما تنقسم اجمع الفكر او المهور والفرق الموضوع على تركيب فيه وعلى افتقار  
 ان العموم ان يكون باعتبار الشترك المسببات فيه والزام ان يكون اجمع الفكر والمهور عامان عند الفراق كما ذهب اليه  
 اصحابه في حسمه حيث مر في العلم بانه ما انظم تحتها من المسببات وارادوا باسم المسببات اسم اجمع المهور وان لم يربط  
 اسمها بمهورها فيكون الايمان فيه ذنب لعموم اجمع الفكر وسبغ ما فيه قد حوت انما خارج ما اوردوه على التوزيع وان لا يفرق  
 في التزم ان اجمع المهور والفكر والخلان في التوزيع لم يوجب ان العلم قد يكون مسبقا الخفية وهو الذي يكون عموم باعتبار  
 ما الشترك المسببات فيه وقد يكون محسنة الخفية كما في عموم الشترك ما دل على اجماع اورد ما يدل على انما يتناول  
 عموم الماهية ايضا كالعموم والعلية فانها ايضا في العلم محسنة على ما هو في العلم عند الاقبال ان كان المراد بالمسببات  
 ما كان العلم اسما لها وكانت جزئيات لم تخرج من قولها باعتبار اسم الشترك فيه لافراج ما يدل على اجزائه بالتصديق كما يشق  
 لانها لو كانت جزئيات لم تخرج من قولها باعتبار وان كان المراد بها ما يتناول الاجزاء ايضا فقل فيه جميع الفكر في الامارات  
 من ان افتقار من الماهية ان ليس تمام ويستدل عليه وبطلان ما ذهب اليه اجماعا من غير عموم لانا نقول المراد بها اسم من جزئيات  
 الاول ومن اجزائه وعموم جميع الفكر بالنسبة الى اجزائه خرج بقوله باعتبار اسم الشترك فيه لان الامر الشترك فيه هو الماهية  
 الكل الذي يتوزع في المسببات التي هي جزئيات له ويصدق قوله على كل واحد من تلك الماهية عبارة الشارح وعموم بالمهية اجزئيات  
 خرج بقوله جزئيات لانه باطلاق واحد لا يتناول جميع مراتب اجمع فان قيل التوزيع المذكور لا يتناول كل شيء لا يخرج من الشارح وبطلان  
 احوال ان عمومها باعتبار اجزائها لا باعتبار جزئيات اجمع قلنا الامر الكلي الذي يشترك فيه المسببات قد يكون من  
 حقيقة العلم وقد يكون من غير مائة كانه عموم الشترك بين مضمونه فانه باعتبار معنى مجازي كما سيجري في العلم وهو  
 المسببات وكذا في عموم الخطب بين الشيء الخفي والمجازي فانه باعتبار معنى مجازي يشترك فيه الشيء الخفي والمجازي والعموم القائلين  
 المذكورين وهو مما في اجمع العلم باعتبار لافراج ما هو باعتبار الشيء الخفي الذي يشترك فيه مسبباتها ومن اجزئيات التي  
 يطلق عليها هذا المصطلح باعتبار ذلك المعنى المجازي وهو ما ليس باسم جنس المفرد ويناسب هذا من وجه فذهب اليه  
 في الاسلام ان اجمع الفكر باعتبار انتظام احواله واذا حوت بطلان جميعه وكان عموم باعتبار جنسية المتناول  
 لا عليه مجازا مطلقا يخرج المهور او المهور يدل على مسببات لكن لا مطلقا بل مع تقدير ما به من مراتب عموم  
 وما يدل على المسببات مطلقا بنسبته السخرات في مراتب في التمام الخطاب وفي التخرج بل امر في كمال صاحب  
 الخطاب ويصح في كلامه المصداق في الية ولو كان يقول المنطوقون العلم ما لا يقع تصور الشوكه فيه بل يمكن ان كان كله  
 بالكلية لاطلاقه على كثير من جزئياته وهذا التعريف وان ذكره، للكلية لكن لا فرق بين الكلي والعلي والعلم لان معنى العلم شيء  
 ثبت له الشمول ومنه الكلي العقلي الشيء الذي هو من الشمول مع العارضي سواء كان هناك امر واحد او امران فيل  
 هذا ينبغي ما اعتبر، ان في العلم من ان ولا تعجب ان يكون باعتبار الشترك المسببات فيعلمنا لا منافاة لان اعتبار الامر  
 الشترك فيه لا يقتضي وجوده حقيقة في الخارج فلا ينبغي قوله لم يكن لان المراد عموم ورود في الخارج وانما النزاع في واحد  
 متعلق بغيره المراد بالمتعلق صدق في المهور والاطلاق عليه لا المتعلق المطلق اذ من البين جواز احوال الواحد في  
 متعلق لا باعتبار ان ما يكون السهم الواحد متعلقا لاسماءات وكذا السهم فيمنه تسامح اذ ليس المتعلق فيما المهور  
 امر او امرين لان المراد الحاصل للمهور او اصحاب المهور المجاور له حيث في مثل ذلك الصوت فاصح القول متعلق

به السماع زبور مثل العسوي الذي تعلق به السماع غير ولا عينه وكذا المشعوم والاسم الموجود الذي يطلق على التعبد والحق  
له في النطق مفوض لا يعرف بالوجود والامني قال العزالي الرجل له وجود في الاعيان ووجود في الوجود ووجود في اللسان  
وجود في الاعيان فلا عموم له اذ ليس في الوجود الا زبور ومهم ولا يوجد رجل مطلق يشهد ما واما وجوده في اللسان  
فيحقق فيه العموم لان لفظ الرجل قد وضع للولادة ونسبته الى زبور وغيره للولادة واحد وبسي عابا باعتبار نسبة واللفظ  
انما هو لولادة الكثير واما الوجود الذي يفي بغيره فيحقق فيه ايضا العموم ان قيل به لان معنى الرجل بغيره كلياً حيث ان اللفظ  
يا خذ من شدة زبور حصة الرجل فاذا راي امرأته يا خذ منه صوف اخرى بل عن ما يا خذ من قبل ونسبته الى زبور كنسبته  
الى عمر وفانسي بهذا اللفظ فلا بأس وخبر برجل الزمان كما في الامم من اشرع لقوله اني والمحققون للعموم صيغة قال  
الامام كما ان الامر منه ما هو لفظي ومنه ما هو نفسي كذلك العام منه ما هو لفظي كجميع العموم ومنه ما هو نفسي كما اذا كان احد المردودين  
الذين بيني وبينه نسبة تابعة بالتكلم كطبا لجميع افراد واختلف الاصوليون في صيغة العموم اختلفا في صيغة الامر ونقل اللغات  
عن اللغات والواقعية انهم لا يثبتون في صيغة العموم صيغة لفظ وهذا النقل في هذا الخلاف ريدنا ان احد لا يمكن ان يكون  
عن معنى العموم بصيغة خفية كقول القائل رايت القوم واحدا بعد واحد ثم ليس بهم احدا انا انكر الواقعية صيغة خصوصية  
يسعمل في العموم وقالوا انما ليست موضوعة للعموم فقط ونصا فيه وحاصل النزاع راجع الى النزاع في الصيغة التي  
سند كذا في ان حصة العموم على وجه الانفراد ام لا يقال الاكثر له صيغة هي حقيقة في هذا اشرع لقوله والخلاف في عمومها  
وضمومها كما في الامر بينه كما ان في صيغة افضل فلاننا للعدم ففعل اننا حقيقة في الوجوب بما زعمه وقيل بالكنى وقيل  
بالاشترار كلفظ او معنى وقيل بالوقف كذا فيهم خلاف في صيغة العموم الا انهم لم يقل بهذا بالاشترار كالمعقول في التعبير في  
الاشترار انما يكون على الإطلاق لا على تفصيله نعم يفرض النص لبيان هذا الخلاف السخفا عنه بما في الامر وذلك هذا  
وجها اخر لم يكن منكموا في التفصيل في التوقف لانه ذهب بعضهم الى ان صيغة العموم حقيقة في ذلك كانت مستقلة  
في الامر والنهي لورود التكليف بهما ما يبرهنا لبا فيقتضي ظهوره في خلاف الاخبار فتوقف في ذلك ولم يفرض لبيان التوقف  
مناك يعرف بهذا لبيان وهو على احد الوجهين آخ انا لا ندر اننا وضعت للعموم والخصوص لم لا في هذا ان زبور  
اوضح في ام لا والضمير لافراد العموم والخصوص وورود ضمير الجمع لان كل صيغة من صيغة لفظي معين وان كان المذكور  
الخصوص للعموم والخصوص والسند اسما كاي واحد والجمع وكما في قوله في غير المخصوص عليهم وثانها انا لا ندر اننا وضعت  
يشي مثلكا لفظي لا يكون انهما وضعت للعموم فيكون حقيقة فيه ام لا فيكون بما زعمه تقدير كون حقيقة في الامر اننا  
وضعت له فقط فيكون مفردة ام لا بل والخصوص ايضا ويكون مشتقاً من حقيقة قوله ان كان في الامر والافراد والخصوص  
ما مر في قوله حقيقة ال حصة في العموم وقوله في لفظ اللفظ في العموم والخصوص كاسم وقوله حقيقة  
في حقيقة ال في العموم تنويف حتى في اشعار بان الامم لم يوضع للاقتراض بل تنويف الجنب والاستغراق في  
من القام نحو ما في رجل هذا المثال نص في التقييم واما اذا لم يز من بعد ما قيل ما رايت رجلاً كان ظاهره في الرتبة  
من جنس الرجل وكان التاء قبل منظره اليه قال سبويه كون ان يقول القائل ما رايت رجلاً وانا رايت رجلاً جالاً  
واما البكرة في الاثبات فلا يلزم الا اذا وضع في بيان الشرط في تأنيقه قال اجاب به الاخفش قال معبر بكذا قال الامام  
في البرهان ونساع وذلك لم يذكر احد دليل اخر على كون العموم اسماً يحتاج العلماء والصحابه وضعه بامع العموم من اصل اللسان



دليل على ان العموم الاحصائي العلم واللم يفهم منها وتبوع اجتهادهم مع عدم الامكان دليل اخر على ان  
 للعموم انما اجماع كونه وكونه في ذاته مولودات الانفاذ وبني التصور منه العلم وعليه نقض الفتح  
 فتم العموم في كل مثال لصح العلم اثبت في الوجود المذكور لا للصفة فهذا البراءة على الاستلزام وعمول الاستدلال بالاجماع  
 العلم الصحيح لصيغ مخصوصة على العموم لا على الدليل او ظاهره منهم العموم من حيثية فهو لا يثبت احواض على والكار  
 مناد واهم ان ذكر ما يختلف ال قبل الصيغ على العموم انما يكون احواله بعض الصور وهو صورة الوجوب  
 هو اكرم العلم او لا على في الخصوص ونذكر اكرم بعض العلم لا ثم واما صورة الالهاية في كل العلم فلا يكون  
 في الحمل على العموم حيثما بل انما كان لا حيثما في الحمل على الخصوص والظاهرة ان الصيغ ويزكو الفهم بتاويل  
 اللفظ حيثية لا غلب وعمول الخصوص لا ان استعملت في موارد الخصوص فالغالب انما يدور بالخصوص بقوام  
 ويسبب ان ابن عباسي ماسي عام الادق وخص فان معنى الصيغ العموم ملتبسة كمال في الاحوال لا لخال  
 التخصيص بما لا يقع صيغ العام الواردة في هذا التركيب ايضا يراو بالخصوص ما لا يمكن ان التباسا  
 بالتخصيص ما لا ياتي لا داعي لان بعض صيغ العموم قد لا يكون ملتبسة بالتخصيص كذا لم يكن شيء يعلم تكون ارادة  
 الخصوص بالصيغ اكثر من غيرها واردة العموم اقل في الظاهر ان يكون حيثية على الخصوص محاذ للعموم فليلا  
 المعيار في صلاحيته لكل عدو بناء على ان الواحد والاثني ليس من العدد والعدد من العدد ويطبق عليه حيثية الجمع فان قيل  
 الجمع ما للثلاثة وهي حيثية افعال وافعال وافعله وجمع الجمع وهو حقيقة في العشرة فادونها اية العشرة واما العشرة  
 ومولها مثلا وهو حقيقة في فوق العشرة في احوالها في النهاية ليس من حيث لا يصح فمعها لكل مرتبة من مراتب الجمع كجمع  
 الشيء والاصل في كونه العشرة فذلك الاصول في لم يعمول في الجمع من السمع لان مرتبة موضعهم تعلق الحكم بالانتم  
 مؤلف من ثلث من هذه الصيغ وهي بفعول مؤلف من كل مرتبة من مراتب العدد من غير تفصيل بين حيثية وحيثية وذلك قال  
 اصحابنا ان الصدوق يجب الاقضي من كل مرتبة من الالفاظ الثمانية الغير العارضة وتلك وفي اذ الحسن قال بل هو  
 المنفرد مع ارضي او قال القرطبي في مجموع جلال المحقق في ثلثة لان هذا العدد مشتق دون ما عدوا فقلما يوعى اذ المثال  
 الثالث رابث رجال الا على في الاستدلال وقال ابو اسحق بل يحمل اذ الجرد على علم ثلثة معا جدا وقد عرف في قولنا  
 رجال لا يحمل كل مرتبة من مراتب الجمع والحيثية التي لا يتفرق جميع مراتب بين اذ لا يخرج منها واحد احد خاتمة وكان حجة على هذا  
 المرتبة اذ حيثما لا امان في العدد او مستعمله وبما مثل ما يقال للفظ ينصرف هذا الاستدلال الى الحقيقة الكاملة  
 كمال في رجل فانه ليس له حقيقة ينصرف سبب حتى ينفذ العلم ان رجال اذ الاربعة من مرتبة من حيثية في سائر حقائق العلم  
 واما ما في التنازع فيه فان العدد خمسة مع العلم الاخر على ان يراو في كل واحد من جزئيات بل يكون ما بين العلم المتعدد  
 اذ الاربعة من مرتبة جميع احوال اربا واما في جزئيات اربا في ان قوله كان علم على هذه المرتبة الا انه اجتماعا  
 حاد من باق حله على اقل ما يطلق عليه اللفظ اذ لا لا يستيقن ومنه لم يكن فيه فالاربعة حيثية وحيثية اشكوك اذ  
 وبقا يدرك في العلم بالاصل بان الاربعة كل واحد من جزئيات اربا في ان قوله كان علم على هذه المرتبة الا انه اجتماعا  
 ان قولنا رجال صيغة في العشرة والاربعة كل واحد من جزئيات اربا في ان قوله كان علم على هذه المرتبة الا انه اجتماعا  
 انه حيثية في العشرة والاربعة كل واحد من جزئيات اربا في ان قوله كان علم على هذه المرتبة الا انه اجتماعا





[illegible]